الفصل الخامس

عاش المتزلفون المداهنون!

قصة غرام حزب المؤتمر المستمرة مع

أسرة نهرو – غاندي (الحاكمة)

«لم تجذبني السلطة قط، ولا كان المنصب هدفي. كنت على يقين دوماً بأنني إذا وجدت نفسي في الموقع الذي أحتله اليوم، فسوف أتبع دوماً الصوت الذي ينبع من داخلي. واليوم يأمرني هذا الصوت بالتخلي بكل تواضع عن هذا المنصب [رئاسة الوزراء]. أناشدكم قبول قوة قناعتي وإدراك أنني لن أنقض هذا القرار».

سونيا غاندي، وهي تعلن رفض تسلم
رئاسة الوزراء في الثامن عشر من مايو
2004، في أعقاب فوز حزبها بالانتخابات.

قلة من الأشخاص في الهند اليوم –وربما لا يوجد أحد– يثيرون هذا القدر من الإطراء والكراهية مثل سونيا غاندي. فقد ولدت في بلدة صغيرة في شمال إيطاليا عام 1945، ولا يوجد في شخصيتها الخجولة والمتكتمة ما يبرر أي منهما (الإطراء والكراهية). التقت سونيا براجيف غاندي، ابن إنديرا وحفيد جواهرلال نهرو، في كمبريدج في الستينيات، ووقعت في غرامه من أول نظرة. كان راجيف يدرس الهندسة وسونيا تتعلم الإنكليزية. تزوج الاثنان عام 1968 وانتقلا إلى نيودلهي للعيش في منزل إنديرا، التي كانت رئيسة وزراء الهند آنذاك. ابتعدت سونيا وراجيف، الذي أصبح طياراً في الخطوط الجوية الهندية، عن السياسة تماماً في هذه الحقبة. وبعد أولى المآسي العديدة التي أصابت

الأسرة، حين قتل سانجاي غاندي، شقيق راجيف الأصغر والوريث «الشرعي» لإنديرا، في حادث تحطم طائرة عام 1980، دعا الواجب الأسري راجيف. كتبت سونيا تقول إنها «قاتلت كاللبوة» لإقناع زوجها بالعدول عن دخول معترك السياسة، خوفاً من العواقب. لكنها لم تنجح[1].

بعد أربع سنين اغتيلت إنديرا على يد حراسها، وكانت سونيا هي التي احتضنت رئيسة الوزراء المحتضرة حين نقلت إلى المستشفى. وما أصاب سونيا بالذعر واليأس أن راجيف أقسم يمين استلام منصب رئاسة الوزراء بعد وقت قصير من إعلان وفاة أمه. وتبين أن تشاؤمها في محله. فبعد سبع سنوات اغتيل راجيف على يد انتحارية تاميلية قومية حين كان في حملة انتخابية في جنوب الهند. لم تكن سونيا معه. كتبت تقول عن المرة الأخيرة التي رأت فيها زوجها: «راقبته، ونظرت إليه من خلف الستارة، إلى أن غاب عن النظر، إلى الأبد هذه المرة»[2]. ظلت سونيا طوال سبع سنين تتجاهل مناشدة أنصار حزب المؤتمر لها لدخول معترك السياسة. ورفضت مرة واحدة على الأقل منصب رئاسة الوزراء. ثم أذعنت في نهاية المطاف عام 1998، نتيجة موجة عارمة من المديح والإطراء والتملق والتوسل، وقبلت رئاسة الحزب، الذي أصبح الآن في المعارضة. ومضت ست سنوات من الزعامة غير المميزة نسبياً قبل أن يعود إليها التاج فجأة، ليفاجأ معظم الهنود. ونجح حزب المؤتمر، خلافاً للتوقعات والاحتمالات وكل استطلاع للرأي تقريباً، في إخراج الحكومة التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا من السلطة. ونسب الفضل إلى سونيا، وإلى حد ما إلى ابنيها راهول وبريانكا (اللذين شهدت الحملة الانتخابية أول ظهور سياسي لهما). في نظر كثير من الهنود، لم يعد موقع سونيا يرتكز على الوراثة فقط (وتقل قيمته بسبب ذلك)، لقد كسبت منصب رئاسة الوزراء بعرق الجبين. كانت نتيجة غير عادية لامرأة قضت معظم حياتها تزدري السياسة. لكنها استعدت تدريجياً للحكم. في هذه الأثناء، كانت الهند في حالة من التذبذب بين النقيضين – دون توسط بينهما.

أثناء الاستعداد لانتخابات عام 2004، كان مجرد ذكر اسم سونيا غاندي كفيلاً بإنعاش أكثر حفلات العشاء كآبة ومللاً وملئها بالحيوية والنشاط. إذ سرعان ما ينقسم الضيوف إلى أولئك الذين يعجبون بزعيمة حزب المؤتمر، والذين يزدرونها. أذهلتني دوماً

قوة مشاعر الطرفين. إذ تستحضر سونيا أحياناً الشعورين كليهما في الشخص ذاته. وأستطيع أن أتذكر اثنين من كبار ممثلي الحزب في البرلمان اللذين عبرا سراً عن اليأس قبل الانتخابات من «ربة المنزل الجاهلة» التي تتربع على الزعامة. ثم وقف الرجلان أمام الأمة والعالم في الثامن عشر من مايو عام 2004 يناشدان سونيا والدموع في عيونهما لتقبل منصب رئيس الوزراء بعد أن أعلنت تخليها عن المنصب. وهكذا أصبحت فجأة «صديقة، وفيلسوفة، ومرشدة» لهما ومنقذة للأمة. ليس ذلك مجرد مداهنة وتملق. بل يعبر عن اعتراف بالمبدأ التنظيمي الوحيد الباقي لحزب المؤتمر: أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة). وأصبح كل من الرجلين (اللذين يتمتعان بمستوى رفيع من التعليم) وزيراً في الحكومة فيما بعد.

الحقد الذي يضمره معارضو سونيا غاندي على القدر ذاته من قوة الإطراء الذي يعلنه مؤيدوها. فأثناء الحملة الانتخابية، وصفها نارييندرا مودي، رئيس وزراء ولاية غوجارات بـ«البقرة الهجينة» و«العاهرة الإيطالية». وقال إن راهول وبريانكا لا يصلحان لقيادة سيارته أو تلميع حذائه. وعبر غيره من مسؤولي حزب بهاراتيا جاناتا، الذين كانوا أقل تعصباً وتطرفاً وهيجاناً، عن يأسهم ولم يصدقوا أن بلداً يضم مليار نسمة يختار امرأة أجنبية المولد لزعامته. في الأيام التي أعقبت هزيمة الائتلاف الذي قاده حزب بهاراتيا جاناتا، هددت سوشما سواراج، وزيرة الدولة السابقة، بحلق شعر رأسها والتحول إلى زاهدة، إذا لم ترفض سونيا رئاسة الوزراء. وكان حزب بهاراتيا قد خطط لإطلاق حملة وطنية بقيادة أحد كبار الشخصيات الدينية الهندوسية للاحتجاج على إهانة انتخاب «امرأة أجنبية» لرئاسة الوزراء. لكن سونيا قطعت عليه الطريق حين أعلنت رفضها للمنصب. وعينت مانموهان سينغ رئيساً للوزراء بدلاً منها، وهو قرار أظهر حصافة وحكمة. إذ لم ينطق سينغ بكلمة مديح مداهنة واحدة في العلن بحق السيدة غاندي تسبب له الإحراج، لكنه ظل مهذباً ولطيفاً معها على الدوام في السر.

في الصور التي التقطت لسونيا غاندي قبل اغتيال زوجها عام 1991، بدت دوماً امرأة مبتسمة وجذابة، ترتدي أحدث الأزياء الأوروبية. وغالباً ما كانت تنظر بوله إلى راجيف، نظرة العاشقة المتيمة به. وبعد عام 1991، بدت دوماً حزينة وكئيبة. والابتسامات التي

ترسمها على وجهها بين الحين والآخر كانت دبلوماسية لا حياة فيها. لكن لباسها تغير منذ ذلك الحين. فقد ارتدت على الدوام الساري الهندي، ولم تلتقط صورة واحدة لها بزي آخر. في العشرين من مايو 2004، خرجت سونيا غاندي ومانموهان سينغ من القصر الرئاسي في دلهي لإعلان تعيين سينغ رئيساً للوزراء. قالت السيدة غاندي: «الأمة ستكون آمنة بين يدي الدكتور سينغ». وحتى حين حان دور سينغ في الحديث، بقيت أنظار الجميع، وأنا منهم، مسمرة على سونيا. كانت ابتسامتها عريضة. وبغض النظر عن أسئلة الصحفيين التي انهالت عليها، بقيت تلك الابتسامة مرسومة على محياها.

وصف الكاتب سلمان رشدي أسرة نهرو - غاندي ذات مرة بأنها «أسرة حاكمة في دلهي شبيهة بالأسرة الثرية في مسلسل دالاس الشهير»[3]. كان ذلك في الثمانينيات. لكن في مرحلة أبكر يمكن تشبيه أسرة نهرو بتلك الأسرة التي صورت في رواية ايفيلين ووه «Brideshead Revisited». فمنزل أسرة نهرو التقليدي في اللّه أباد يعد أقرب شيء في الهند إلى الأملاك الموروثة التي تحتشد في الريف الإنكليزي. والطراز المعماري لـ«منزل الفرح»، أضخم أبنية الأسرة، إسلامي، لكن التصميم الداخلي هجين يجمع نموذج المنزل البرهمي التقليدي والبيوت الأرستقراطية البريطانية. ابتاع موتيلال نهرو، الذي كان يجمع ثروة من عمله محامياً في المحاكم، العقار عام 1902. ومع أنه كان عضواً بارزاً في حزب المؤتمر، الذي أسس عام 1885، إلا أنه كان يشبه في الأسلوب والطريقة نبيلاً إنكليزياً أصيلاً. لم تكن التقاليد التراثية تجذبه. وطرد من طبقته لأنه رفض إجراء طقس التطهير عند عودته من إنكلترا[4]. فعبور «المياه السوداء» يعد تلوثاً. لكنه لم يأبه للطرد. فقد كان مشغولاً بالاستمتاع بالثروة التي جلبتها مهنته. كان موتيلال أول شخص في اللّه أباد يبتاع سيارة، وبلغ حجم استهلاكه للشمبانيا حداً خرافياً، بل قيل -والعهدة على الراوي- إنه أرسل بثيابه إلى باريس لغسلها. على أي حال، فإنه ثيابه كانت من تصميم سافيل رو[5]. في «بيت الفرح» أكثر من مئة خادم، وعاش آل نهرو فيه حياة ملكية. وبعد سنوات عديدة، حين تحولت الأسرة إلى ارتداء الملابس المغزولة محلياً من القطن في عام 1928، كتب موتيلال إلى المهاتما غاندي يقول إنه يريد أن ينتقل «التاج» (رئاسة حزب المؤتمر) إلى ابنه جواهرلال. كان موتيلال، الذي شغل المنصب، يشير إلى أسرة حاكمة.

التجول في «بيت الفرح»، الذي أصبح الآن متحفاً وطنياً، تجربة مربكة ومشوشة. فخارجه، في الشوارع المزدحمة لمدينة الله أباد، التي يسكنها أربعة ملايين نسمة، تنتصب الملصقات الإعلانية لأفلام بوليود الرومانسية. في حين ترى في الداخل عالماً اختفى من الواقع كلية. هنالك ستُرٌ من العصر الإدواردي، وقبعات للوقاية من الشمس، ومعدات للسفر، مثل المكاوي، وحماصات الخبز، وآلات حلاقة كهربائية قديمة اعتاد عليها الأب والابن. أما كتب المطالعة فهي مماثلة لتلك التي يمتلكها النبلاء الإنكليز: ارتصت رفوف المكتبة بكتب لويس كارول ووليام ثاكيري. في عيد ميلاد الشاب جواهرلال كل سنة جرت العادة أن توزع كمية من القمح تعادل وزنه على الفقراء[6]. ثمة صورة له بلباس اللورد فونتليروي المتعجرف. إنها عائلة «سمراء البشرة، لكنها إنكليزية في الذوق والروح المعنوية والفكر»، التي أرادها مكولي للهنود قبل قرن من الزمن.

حين تنتقل بين الغرف المؤثثة، تلاحظ بداية التغيير. ففي مكان ربطات العنق والمناديل الحريرية، تشاهد الألبسة المنسوجة من القطن. أثناء العشرينيات والثلاثينيات، أصبح «بيت الفرح» مركز الاجتماعات غير الرسمي لزعماء حزب المؤتمر. كان المهاتما غاندي يعقد لقاءات إستراتيجية هناك، ويجلس على الشرفة بين الجلسات لينسج القطن على مغزله. هنالك رسالة داخل إطار من الكاتب المسرحي الإنكليزي – الأيرلندي، جورج برنارد شو، تحمل عنواناً فيه بعض الوقاحة: «من مهاتما إلى مهاتما»، وكتب فيها اسم غاندي خطأ. يخلب البيت، الذي وهبته إنديرا غاندي إلى الأمة في السبعينيات، ألباب الهنود حين يتجولون في أرجائه. فعبق الأسرة المالكة والقداسة يملأ في المكان، إضافة إلى عالم لم يعد موجوداً. هذه ميزة لمصلحة الملوك. إذ يجب أن يتركوا لمسة أجنبية ويثيروا المخيلة.

توفي موتيلال بعد سنتين من ترؤس ابنه حزب المؤتمر عام 1928. كان جواهرلال في السجن بتهمة التهييج والتحريض ضد الحكم البريطاني. كان في السجن أيضاً حين توفيت أمه، سواروب راني، وزوجته كامالا. وفي كل مناسبة من هذه المناسبات سمح له بالمغادرة إما لزيارة المريض المحتضر أو حضور الجنازة، قبل أن يعود إلى زنزانته. من السجن،

كتب رسائل لا حصر لها إلى إنديرا، ابنته الوحيدة، التي كانت في عهدة مربيات، أو عمات صارمات، أو مدارس داخلية. وفيما بعد، جمعت هذه الرسائل ذات الأهمية التاريخية في كتاب «لمحات من تاريخ العالم». ثمة جدل خلا في حول تعمد جواهرلال تهيئة ابنته وإعدادها وصقلها لتخلفه في رئاسة الوزارة. لكن الأدلة مختلطة. نهرو الأرمل، طلب من الشابة إنديرا أن تكون مضيفته ومديرة منزله حين تولى رئاسة الوزراء في الخمسينيات. ومن الطبيعي أن تعرف البنت كل ما كان يحدث وكل من يشارك في الأحداث. وأصبحت هذه الشابة الخجولة والمرتبكة ناشطة ومؤثرة بالتدريج. وفي عام 1959 استلمت رئاسة حزب المؤتمر (مدة عام). وبرز ابنها سانجاي على المسرح في السبعينيات عندما قاد جناح الشبيبة فيه.

حين توفي نهرو عام 1964، دعيت إنديرا إلى الحكومة من قبل لال بهادور شاستري، رئيس الوزراء الجديد، الذي كان مؤيداً مخلصاً لأفكار غاندي ونهرو، لكن سلطته كانت محدودة. وتوفي عام 1966 وهو يحضر مؤتمراً دولياً في طشقند. انقسم حزب المؤتمر انقساماً عميقاً بين شخصيات متعارضة ومتصادمة، ومثلت إنديرا مرشح التسوية الطبيعي لمعظم الفصائل والأطراف. دعاها رام مانوهار لوهيا، الزعيم الاشتراكي، بـ«الدمية الحمقاء» التي يسهل التلاعب بها واستغلالها. في البداية ثبت أن حكمه صائب. لكن حين اتضح أن مسؤوليتها في منصب رئاسة الوزراء لن تزيد كثيراً على وضع الختم على القرارات التي يتخذها الآخرون، بدأت إنديرا تخرج من شرنقتها. وتحولت إلى أكثر الشخصيات السياسية التي عرفتها الهند حتى الآن قوة وقسوة. فقد كان من المفترض أن تتصرف مثل ملكة دستورية. لكنها أرادت سلطة مطلقة. وبدا التغاير مع أسلوب والدها في الحكم، الذي كان متشبثاً بالديمقراطية وحريصاً عليها، حاداً وصارخاً. إنديرا نفسها وصفت والدها ذات مرة بأنه «قديس ضل طريقه فدخل معترك السياسة»؛ ومن ناحية أخرى، شبهت بـ«دورغا» زوجة شيفا، التي ترمز إلى القوة الأنثوية. واكتسبت الصفة بعد أن هزمت الهند باكستان في الحرب التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية عام 1971. وأصابتها حالة من الكبرياء والتعجرف، ولم تعترض حين قال زملاؤها: «الهند هي إنديرا».

بعد أن أعلنت حالة الطوارئ في يونيو عام 1975، وتخلت عن الديمقراطية مدة تسعة أشهر*، بدأ ابنها سانجاي يبرز على الساحة بوصفه أكثر قسوة من أمه. لكنه افتقد الدهاء السياسي. وخلافاً لراجيف، شقيقه الأكبر الأكثر حرفية ورقة في الكلام، كان سانجاي سفاحاً في الواقع. ومع أنه لم يشغل منصباً رسمياً في الحكومة، فقد كانت سلطته مطلقة تقريباً. حتى إنديرا كانت تخشاه. فقد اعتاد التحدث عنها بأسلوب فظ أمام الناس، وأخذت دائرته تتحول بالتدريج إلى مركز قوة انجذب إليها كل من يملك طموحاً. في إحدى المناسبات ذُكر أنه صفع أمه ست مرات أثناء حفل عشاء[7]. أحد أصدقاء الأسرة المقربين أنكر هذه القصة وعدها مستحيلة، نظراً لأن «الآلهة ذاتها لا تستطيع صفع إنديرا على وجهها ست مرات»[8]. لكن مجرد حقيقة انتشارها يكشف الكثير عن العلاقة بين الأم والابن. سمحت إنديرا لسنجاي بتصميم/ وتولي إدارة أكثر البرامج الاجتماعية التي طبقت في الهند منذ الاستقلال قمعاً واضطهاداً. إذ أشرف على العمليات الواسعة لإزالة إحياء الفقر العشوائية في نيودلهي وغيرها، حيث طرد الملايين من بيوتهم بطريقة وحشية. وابتكر أيضاً خطة بالغة القسوة جرى فيها تعقيم مئات الآلاف من الرجال، بالقوة في معظم الأحيان. ولذلك أدى مقتله في حادث تحطم طائرة كان يقودها (كان طياراً هاوياً) عام 1980 إلى شعور كثير من الهنود بالارتياح.

جلب راجيف غاندي معه مجموعة جديدة كلية من المساعدين الطفيليين والمستشارين حين أصبح رئيساً للوزراء عام 1984. وكثير من هؤلاء كانوا من أصدقاء الطفولة في مدرسة دون، المماثلة لكلية إيتون. وعد كثيرون أسلوبه حديثاً وحيوياً وخفيف الظل. فقد اشتهر بلطفه ودماثته وتهذيبه، وأظهر احتراماً لقواعد الديمقراطية. بكلمات أخرى، كان أقرب إلى جده من أمه. أما ابناه، راهول وبريانكا، فقد كانا طفلين صغيرين حين قتل عام 1991، بحيث يتعذر عليهما خلافته، وكان من المبكر جداً على راجيف الإشارة إلى أي طموحات سياسية يضمرها. وهكذا انتقل الصولجان إلى سونيا، التي ظلت في حالة حداد مدة سبع سنين بعد وفاة زوجها، قبل أن تقبل في نهاية المطاف خلافته. والآن، يبرز

* أغلقت إنديرا وسائل الإعلام المستقلة في الهند، واعتقلت قرابة مئة ألف من المعارضين السياسيين، وتجاوزت إجراءات الحكم الديمقراطي كلها أثناء مدة الطوارئ. وعرفت الهند أثناءها الحكم الاستبدادي للمرة الوحيدة في تاريخها المعاصر.

راهول الوسيم – الذي درس مثل والده في جامعة كمبريدج*، وأصبح عضواً في البرلمان عام 2004 – بوصفه الوريث القادم للأسرة المالكة.

ما الذي قدمته عائلة نهرو – غاندي إلى الهند؟ هل يمكننا الآن فصل حزب المؤتمر عن العائلة؟ على الرغم من سيطرة المهاتما غاندي على حركة التحرر من الاستعمار، فإن نهرو هو الذي مارس، عبر سيطرته على حزب المؤتمر، أكبر تأثير في الشخصية التكوينية للهند بعد الاستقلال عام 1947. الآخرون أيضاً، مثل أمبيدكار (الذي رأس اللجنة التي وضعت دستور عام 1950)، وسردار فالاباي باتل (الذي استطاع بمهارته، حين كان وزيراً للداخلية، دمج الإمارات الخمسمئة في الهند وضمان استمرارية الخدمة المدنية الاستعمارية)، لعبوا أيضاً أدواراً مهمة. لكن غاندي اغتيل عام 1948؛ وتوفي باتل، الذي تصادم تعاطفه مع الهندوسية المتشددة مع رؤية نهرو العلمانية الصارمة للبلد، في عام 1950؛ واستقال أمبيدكار من حكومة نهرو عام 1951. عند هذه النقطة كان أمام نهرو ثلاث عشرة سنة بقي فيها على القمة.

ترك نهرو ثلاث علامات مميزة على الهند بقيت إلى هذا اليوم (أما الرابعة، السياسة الخارجية المرتكزة إلى عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة، فلم تعد ذات صلة اليوم). هذه العلامات هي الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية. وكل واحدة منها مازالت إلى الآن تضاف إلى صفة «النهروية» اعترافاً بدور نهرو في الضغط من أجل القبول بها بوصفها جزءاً من عقيدة الهند الحديثة. الأولى مازالت حية وناشطة، على الرغم من تجربة إنديرا غاندي مع الديكتاتورية. والثانية تلقت بعض الضربات في السنوات الخمس عشرة الماضية، لكنها بقيت سليمة. والثالثة ماتت بوصفها أيديولوجية رسمية، لكنها مستمرة في العيش بطرق شتى، منها قصة حب حزب المؤتمر المستمرة مع الدولة التي لا تخضع للإصلاح.

من القضايا المسلم بها أن يكون بلد بتنوع الهند وتعدديتها ديمقراطياً بالطبيعة. لكن اعتناقها للديمقراطية بالصيغة التي اختارتها ليس نتيجة محتومة. فقد أراد المهاتما

* خلافاً لراجيف، حصل راهول على شهادة الدكتوراه في الدراسات التنموية. كان نهرو قارئاً نهماً ومفكراً كبيراً، لكن حفيده راجيف لم يكن يحب قراءة الكتب كثيراً، وكذلك حال راهول. إنديرا أيضاً أظهرت نفاذ الصبر تجاه الدراسة ولم تستكمل دراستها في جامعة أكسفورد. في حين لم تنتسب سونيا إلى الجامعة.

غاندي أن يعيد الهند إلى ماض شبه أسطوري تحكم فيه بواسطة كونفيدرالية من مجالس القرى. لكنه اغتيل قبل أن يبدأ عرفها الدستوري ويحقق تقدماً. طالب بعضهم بضرورة أن يقتصر حق الانتخاب على البالغين المتعلمين، الذين كانوا يشكلون نسبة 16% فقط من السكان عند الاستقلال. وأراد غيرهم أن يحصره بالرجال وحدهم. في حين فكر عدد من القوميين الهندوس المتطرفين بحرمان الأقليات الدينية من حق التصويت. في البداية، أراد الحزب الشيوعي الهندي ديكتاتورية البروليتاريا (غير الموجودة فعلياً). لكنه أوقف الكفاح غير المجدي ضد «ديمقراطية نهرو البرجوازية» عام 1951.

لم يكن نهرو يشك بأن على الهند أن تتبع نظاماً برلمانياً على الطراز البريطاني حيث يتمتع كل هندي بالغ بحق التصويت. وساد رأيه الذي دعمه أمبيدكار بقوة. وعندما نسترجع الماضي نجد أن القرار كان على ما يبدو نتيجة طبيعية لموقف حركة التحرر من الاستعمار، التي طالبت بأن يتمتع الهنود بالحقوق ذاتها المتاحة للبريطانيين. لكن موقف نهرو آنذاك كان مزعزعاً. وعبر الشخصية الآسرة وقوة الفكر، استطاع حث الهند على القفز إلى الديمقراطية، وتلك حالة فريدة في العالم النامي الذي اعتنقت بلدانه الشكل النقيض من الحكم.

لكن من المفارقة التي تدعو إلى السخرية أن نهرو حقق قدراً أقل من النجاح في غرس ثقافة الديمقراطية داخل حزب المؤتمر. فالطبيعة الفئوية للحزب أفرزت -ومازالت تفرز- عواقب أثرت في الطريقة التي ارتقت عبرها الديمقراطية الأوسع في البلد. لقد بدأت الهند رحلتها إلى الاستقلال بحزب وطني أصيل وحيد، زعم أنه يمثل جميع الطبقات والديانات واللغات والأعراق في الهند. لكن في الممارسة العملية، كان حزب المؤتمر يخضع بصورة مطلقة لهيمنة النخب الحضرية والريفية القادمة أساساً من الطبقات العليا. ومع أنه كان مفتوحاً للجميع، وانتخب كبار المسؤولين فيه باقتراع الأعضاء، إلا أن الشخصيات النافذة محلياً اعتادت دوماً اختطاف النظام على أرض الواقع. ومازالت هذه الثقافة تسود الحزب إلى اليوم. في الثمانينيات، رفع إلى راجيف غاندي تقرير عن «صحة» الحزب، قدر أن نسبة 60% من أعضائه مزيفون[9]. فالشخصيات المتنفذة كانت تفبرك لوائح العضوية لتشديد قبضتها على آلات الحزب المحلية.

سيطر نهرو على الحزب الوطني من نيودلهي، لكن في المقاطعات والولايات، حيث يفترض أن تنفذ سياسات إعادة توزيع الأراضي والإصلاح الزراعي التي وضعها، سقط الحزب في قبضة النخب التقليدية من ملاك الأراضي. واقتنصت هذه النخب حصة أكبر من إعانات الدولة، لأن الحزب والدولة كانا في معظم أرجاء الهند يمثلان شيئاً واحداً. «أولئك الذين لم يتمكنوا من الدفع وجدوا أنفسهم في أسفل القائمة التي تخصص الوصول إلى المنافع والخدمات العامة»[10]. والتقرير الداخلي الذي أُعد عام 1963 في أعقاب سلسلة من الهزائم في الانتخابات الفرعية يمكن تكراره في عام 2006. ذكر التقرير أن «المحور الذي يدور حوله نشاط الحزب هو الشخصية التي يمكن عبرها الحصول على الترقية، لا أهداف الحزب وأغراضه»[11]. في الخطاب البلاغي المنمق، كان حزب المؤتمر ديمقراطياً وراديكالياً. لكن في الممارسة العملية كان محافظاً ومعتمداً على الوجهاء وأصحاب المال والنفوذ.

اليد هي الشعار الانتخابي لحزب المؤتمر*: «يد المؤتمر مع الفقراء دوماً». لكن مع خروج الحزب من السلطة، بدأ الفقراء يدركون أن يد الحزب تمتد أيضاً إلى جيوبهم، لتأخذ منهم ما يفترض أنه ملكهم. وبالتدريج، بدأ ائتلاف الحزب الهش المكون من الطوائف والطبقات يتفكك لتخرج منه أحزاب مستقلة. لكن تفكك الدعم العابر من الطبقة والدين لحزب المؤتمر لم يكن خطياً. فكلما تفجرت أزمة وطنية، مثل الحرب مع باكستان عام 1971، أو اغتيال إنديرا**، ترتفع الأصوات الانتخابية المؤيدة لحزب المؤتمر إلى المستويات التي بلغها بصورة منتظمة تحت قيادة نهرو، التي تتراوح بين 42 – 48%. وآخر مرة حصل فيها الحزب على معدل يقارب هذه النسبة كانت في انتخابات عام 1991، في أعقاب اغتيال راجيف غاندي، حيث بلغت 36% من الأصوات. ومنذ ذلك الحين، بقيت حصته تتراوح بين 26 – 29%.

* لكل حزب رمز مرئي يمكن الناخبين الأميين من معرفة أين يضعون العلامة. شعار حزب بهاراتيا جاناتا هو زهرة اللوتس. وشعار ساماجوادي هو الدراجة... الخ.

** اغتيلت إنديرا غاندي على أيدي اثنين من حراسها السيخ. فقبل بضعة أسابيع أمرت الجيش الهندي باقتحام المعبد الذهبي في أمريتسار. كان المعبد، الذي يعد من أقدس الأماكن لطائفة السيخ، يخضع لهيمنة ميليشيات السيخ الانفصالية. وبعد اغتيال إنديرا، قتل آلاف من السيخ في أعمال الشغب. وقال راجيف غاندي: «عندما تسقط شجرة عظيمة، لابد أن تزلزل الأرض».

اعتاد حزب المؤتمر تبديد الأغلبية الساحقة التي يملكها، ليظهر عجزه عن الارتقاء إلى مستوى الخطاب البلاغي الراديكالي والتقوي الذي حبس نفسه داخل إطاره. في عام 1971، هتف معارضو إنديرا غاندي: «اطردوا إنديرا». فردت عليهم بالقول «اطردوا الفقر». لم يطرد أي منهما، مع أن إنديرا علقت الديمقراطية عام 1975، بعد أن أعلنت المحكمة العليا في الله أباد عدم شرعية انتخابات عام 1971 بسبب إجراءات تقنية ثانوية. وبدلاً من الاستقالة، علقت الانتخابات القادمة. ثم أعادت العمل بالديمقراطية فيما بعد، بعد أن توقع المؤيدون والأنصار بأنها ستكتسح الانتخابات عام 1977. لكن الحزب تلقى أول هزيمة في تاريخه. فإضافة إلى شرائح واسعة من الطبقات الدنيا، صوت المسلمون ضده لأن عدداً كبيراً منهم كانوا ضحايا لبرامج سانجاي غاندي المتعلقة بهدم أحياء الفقر العشوائية والتعقيم.

في عام 1984، بدأ الشاب راجيف غاندي ولايته وسط نوع من التفاؤل الذي يحتفي غالباً بقدوم جيل جديد. لكن قلة خبرته وفساد كثير من الحاشية المحيطة به سرّعا تفكك الدعم المقدم إلى الحزب في انتخابات عام 1989 (المرة الثانية التي يهزم فيها الحزب). وعاد حزب المؤتمر إلى السلطة بعد سنتين، بزعامة ناراسيما راو، وهو برلماني من الجيل القديم. وبقي في الحكم خمس سنوات كاملة واتخذ خطوات راديكالية لتغيير مسار اقتصاد الهند، لكنه فقد طاقته الإصلاحية في منتصف الطريق. وحين خرج من السلطة عام 1996، لم يعد الإصلاح الاقتصادي يذكر في الحملات الانتخابية إلا فيما ندر*.

ظل الحزب حتى عام 1999 جاهلاً بمنطق عقد التحالفات مع الأحزاب الأخرى في سبيل استعادة السلطة. ففي مؤتمره السنوي، أعلن أنه سيحكم وحده أو يبقى في المعارضة. وذكر القرار أن «المؤتمر أكد أن الحزب يعد الصعوبات الحالية التي تعترض تشكيل حكومات مؤلفة من حزب واحد مرحلة مؤقتة في ارتقاء نظامنا السياسي»[12]. وبسبب هذا التعجرف -والنبرة الاستعلائية التي عبرت عنه- وصلت حظوظ الحزب إلى الحضيض. وكان ذلك أيضاً خطأ فادحاً في قراءة الوجهة التي تسير نحوها السياسة

* وفقاً لاستطلاع أجراه مركز دراسات تنمية المجتمعات، لم يسمع بعبارة «الإصلاح الاقتصادي» سوى 12% من الناخبين عام 1996.

الهندية. ففي عام 2003، استيقظ الحزب متأخراً على واقع أن الهند ستبقى على الأرجح منقسمة ومتشظية سياسياً في المستقبل المنظور. في خلوتها السنوية في بلدة سيملا في الهملايا، وافقت سونيا غاندي على إقامة تحالف بديل. وساعد قرارها، الذي نقض تقليداً انعزالياً تبناه حزب المؤتمر طوال خمسين سنة، في عودة الحزب إلى السلطة عام 2004 مع أنه لم ينل إلا ربع الأصوات.

يجب عدم التقليل من أهمية دور نهرو في إقامة دولة علمانية للهند المستقلة، ولا تأثيره في تطورها بوصفها ديمقراطية. لقد بدأ المؤتمر نشاطه حزباً يضم أطياف الآراء كلها، من الماركسية إلى القومية الهندوسية. وعارض كثير من الهندوس اليمينيين معارضة شديدة ازدراء نهرو -برأيهم- للتقاليد التراثية للهندوسية المتزمتة. لكن اغتيال المهاتما غاندي على يد قومي هندوسي قدم مساعدة غير متوقعة إلى نهرو. فقد أجبر فالاباي باتل، وزير داخلية نهرو اليميني، على اتخاذ إجراءات صارمة ضد منظمة المتطوعين الوطنيين، التي أقامت احتفالات عفوية في شوارع مدن الهند تعبيراً عن الفرح بموت أعظم مناضل في سبيل الحرية في الهند. وسجن مئات من زعماء المنظمة ونشطائها.

قال نهرو عن موت غاندي: «ذهب النور من حياتنا». واستطاع رئيس الوزراء بمهارته استغلال ذكرى غاندي لتطبيق معظم أجندته العلمانية عبر الأساليب والأعراف الدستورية. لا يمكن لتعريف العلمانية أن يدرك في فرنسة أو تركية، حيث يفسرها لتعني فصل الدولة للدين عن مظاهر الحياة العامة وجوانبها كلها. فنسخة الهند أقل تطرفاً. إذ تشجع الدولة عن طيب خاطر الديانات جميعها، بدلاً من ازدرائها بالتساوي. سمح نهرو لكل طائفة دينية بالاحتفاظ بقوانينها المدنية الخاصة بها (قوانين الأحوال الشخصية)، التي تحكم قضايا الزواج والطلاق والولادة والموت والإرث. وربما لم يكن ذلك يجسد مثله الأعلى، نظراً لتعارضه مع مبدأ المساواة أمام القانون، الذي نص عليه الدستور أيضاً. لكن في أعقاب فظائع التقسيم بدا تنازلاً ضرورياً لملايين المسلمين الذي تجاهلوا باكستان وقرروا البقاء في الهند. وعلى الرغم من أن الإصلاحات كانت ليبرالية غالباً، إلا أن الاحتفاظ بقوانين الأسرة منفصلة هدأ غضب الهندوس المتشددين الذين

فضلوا المبادئ والقواعد الهندوسية للهندوس على قانون مدني علماني موحد يضعف تشبثهم بالتقاليد التراثية.

لكن عبر القبول بالإجماع على أن الهنود يجب أن يعرّفوا -جزئياً على الأقل- بواسطة الدين الذي ولدوا عليه، ساعد نهرو عن غير قصد في زرع بذور المعارك الطائفية التي استمرت في إزعاج الهند حتى اليوم. فقد أكد دستور عام 1950 حقوق الفرد وحقوق الجماعات، دينية كانت أم لغوية. ووفقاً لإحدى مواد الدستور، لا يمكن للدولة أن تغير القوانين التي تحكم أي جماعة دينية دون موافقة ثلاثة أرباع أعضائها. وهذا يجعل من الصعب جداً على الحكومات الهندية التدخل في الممارسات التقليدية مهما كانت مؤذية وضارة. على سبيل المثال، لا يمكن للدولة أن تفعل الكثير للتعامل مع مشكلة تعدد الزوجات، الذي يجيزه قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. في الممارسة العملية، لا يزيد عدد الرجال المسلمين المتزوجين من أكثر من زوجة عن 2%، لكن حقيقة أن من المسموح لهم الزواج من أربع تظل عصا في يد القوميين الهندوس يمكن أن يضربوا بها حزب المؤتمر والأقلية المسلمة. كذلك حال دعم الدولة المستمر للمسلمين الراغبين في الحج إلى مكة، مع أن الإعانة في الواقع العملي لا تمثل مبلغاً كبيراً من المال. تقدم الدولة الهندية الدعم أيضاً للمعابد والمؤسسات الهندوسية.

ترك قرار تصنيف الهنود وفقاً لدينهم فيما يتعلق بحقوقهم، علامة استفهام سياسية على حزب المؤتمر، لم يستطع حتى الآن تجاوزها: إغراء اللجوء دوماً إلى المصارف الانتخابية القائمة على الهوية. فبدلاً من مخاطبة الناخبين باللغة التي توحدهم، اعتاد الحزب تعديل رسالته لتناسب كل طائفة وملة. وليس من الصعب رؤية السبب وراء ردة الفعل العنيفة على ذلك، خصوصاً لدى الطبقات العليا من الهندوس الذين اعترضوا على «الدلال» الذي يحظى به الإسلام المحافظ على حد زعمهم. بدا حزب المؤتمر أحياناً وكأنه يختار المرشحين المسلمين وفقاً لطول لحاهم. كما أصبح عرضة لاستغلال الطبقة للتواؤم مع الحسابات الانتخابية المحلية.

فضلاً عن ذلك كله، وضع تبني قوانين وقواعد قانونية منفصلة قيوداً صارمة دون قصد على ارتقاء الليبرالية في الهند. فحين تعترض جماعة دينية على كتاب، أو فيلم سينمائي،

أو لوحة فنية لأنها تسيء إلى معتقداتها كما تدعي، تسارع نيودلهي إلى حظرها. فقد منعت رواية سلمان رشدي «آيات شيطانية» في أواخر الثمانينيات من قبل راجيف غاندي لأنها مهينة للرسول. وبعد بضع سنوات، منعت رواية للكاتب نفسه، «تنهيدة المغربي الأخيرة»، لأنها تهجو بال ثاكيراي، الزعيم الهندوسي القومي في مدينة مومباي. ولا يكاد يمر شهر دون أن تمنع الرقابة كتاباً أو تحظر فيلماً. ففي الهند اليوم، تعد حقوق الجميع في حرية التعبير ثانوية بالنسبة لحقوق الرهبان والملالي في الاعتراض باسم الطوائف والملل والنحل التي لم تعينهم ولم تنتخبهم. ومن المؤكد أن الهند بلد تعددي. لكن التعددية لا تعني الليبرالية.

تناقضات الهند هي أيضاً تناقضات حزب المؤتمر. ففي عام 1985، نُصح راجيف غاندي بالتدخل وتهدئة المسلمين المتشددين بعد ما أصدرت المحكمة العليا حكماً لمصلحة امرأة مسلمة فقيرة تدعى شاه بانو في قضية طلاق. من وجهة نظر المسلمين المتزمتين، تدخلت المحكمة في قانون أحوالهم الشخصية عبر أمر زوج شاه بانو بدفع نفقة شهرية (ضئيلة) لزوجته. غضب الملالي المحافظون، وهذا ما أقلق حزب المؤتمر وأثر في إستراتيجياته الانتخابية. وفي مناورة استثنائية، أصدر راجيف تشريعاً يحرم الزوجة المطلقة من نفقتها الشهرية في سبيل طمأنة الملالي والتوكيد لهم بأنهم ما يزالون يسيطرون على قانون الأحوال الشخصية. وكانت خطوته هدية غير متوقعة لصعود حزب بهاراتيا جاناتا، الذي أشار إلى حزب المؤتمر بأنه على استعداد لفعل أي شيء في سبيل الأصوات الانتخابية. وثبت أن ردة الفعل الهندوسية الحتمية أقلقت أيضاً مستشاري الانتخابات لدى راجيف، لذلك أقنعوه بتهدئة غضب الجناح الهندوسي اليميني. وفي قرار استهدف إعادة تشكيل تخوم السياسة الهندية، فتح البوابات أمام مسجد بابري في أيوديا. (بسبب الجدل الخلافي، منع الناشطون حتى ذلك الحين من الوصول إلى الموقع). الخطوة الطائشة أطلقت شرارة سلسلة من الأحداث التي بلغت ذروتها في تهديم المسجد عام 1992.

توضح هذه الحادثة الخلطة الفريدة من «السذاجة والشك»[13] التي وسمت حزب المؤتمر منذ أمد بعيد. إذ لم يعد يبدو مؤمناً بأي شيء. في البداية، استعدى راجيف

المسلمين الليبراليين (وكل من عداهم) عبر حرمان امرأة فقيرة من نفقة هزيلة منحت لها. ثم استعدى المسلمين كلهم عبر فتح مسجد أيوديا أمام المتطرفين الهندوس. وأخيراً أرعب الهنود من مختلف المشارب والتوجهات حين تبين أنه لا يمتلك -لا هو ولا حزبه- أي دافع سوى النهم للأصوات الانتخابية. ومثل مطاردة السعادة، التي لا يمكن أن تتم إلا مواربة، كذلك فإن المسعى المحموم السافر للوصول إلى السلطة لذاتها يمكن أن يفرز نتائج عكسية ويدمر الأهداف المطلوبة نفسها. ولذلك، لم يكن من الغريب أن تتحول الأغلبية البرلمانية التاريخية التي حققها راجيف عام 1984 إلى معارضة صاخبة حين منح الناخبون الفرصة للتعبير عن آرائهم. ولم يتمكن راجيف من استعادة سمعته المدمرة إلا بعد اغتياله المأساوي.

يصعب تصور أن يرتكب جده مثل هذه الأخطاء التكتيكية المزمنة. لكن عند معاينة أحداث الماضي من منظور الحاضر، يمكن اتهام جيل نهرو بارتكاب خطأ إستراتيجي ما يزال يضعف قوة مؤيدي الليبرالية الهندية وأنصارها إلى اليوم. فعبر إضعاف مبدأ المساواة أمام القانون، أصيبت الليبرالية الهندية بإعاقة لم تتمكن من الشفاء منها إلى الآن (مع أن من الإنصاف القول إن نهرو كان ديمقراطياً اضطر للإذعان للأغلبية المحافظة فيما يتعلق بهذه المسائل). وبوصف سونيا غاندي غريرة نسبياً في ميدان السياسة، وأجنبية المولد، فليس من المفاجئ تأثرها بالمستشارين الانتخابيين لحزب المؤتمر وأساليبهم التكتيكية مثلما تأثر زوجها في الثمانينيات. في عام 2004، فاز حزب المؤتمر بتسعة فقط من المقاعد البرلمانية الثمانين في ولاية أوتر براديش. وكان الحزب سابقاً يفوز بانتظام بأكثر من نصف مقاعد الولاية. ومن بين مرشحيه مسلمون متشددون ينتمون إلى مدرسة ديوباند الإسلامية المتزمتة.

أثناء انتخابات ولاية غوجارات عام 2002، شعرت سونيا بالعجز عن اتخاذ موقف قوي تجاه القومية الهندوسية العدوانية لناريندرا مودي (من حزب بهاراتيا جاناتا) في أعقاب المذابح لتي ارتكبت بحق المسلمين في وقت مبكر من تلك السنة. وكان ذلك مفاجئاً لأنها شعرت على ما بدا واضحاً بالتعاطف مع القضية. والخطبة التي ألقتها أمام

البرلمان الهندي في أعقاب عمليات القتل عدت على نطاق واسع أفضل خطبها وعلامة دالة على تنامي ثقتها بالنفس بوصفها زعيمة للمعارضة. فقرب خاتمتها، ثبتت بصرها على مقاعد وزراء حزب بهاراتيا جاناتا واتهمتهم بتحويل غوجارات إلى «أرض غودسي لا أرض غاندي» (المهاتما غاندي من ولاية غوجارات؛ أما غودسي فهو الذي اغتاله).

ومع ذلك، كان حزب المؤتمر وفياً لطبيعته ومال بحسب اتجاه الريح، التي كانت تزأر بالغضب الهندوسي. نُصحت سونيا بتعيين شانكرسينغ فاجيلا، العضو السابق في منظمة المتطوعين الوطنيين، لقيادة حملة الحزب الانتخابية. وفي ولاية لا تزيد نسبة السكان المسلمين فيها عن 10%، كان خمسة من المرشحين المئتين وثلاثة من المسلمين. قضت سونيا معظم الحملة الانتخابية في زيارة المعابد الهندوسية. ونصحت بعدم زيارة أرملة إحسان جعفري، السياسي المتقاعد وعضو حزب المؤتمر، والزعيم المسلم البارز، الذي ذبح -مع تسعة من الجيران الذين لجؤوا إليه- في أعمال العنف.

ليس لدي شك بأن سونيا غاندي مخلصة وصادقة في دعمها للعلمانية. لكن كثيراً ما بدت سجينة شبكة مستشاري حزب المؤتمر، وحاشيته، وأعضائه الانتهازيين الذين يترشحون في مناطق غريبة عنهم، وأدت تصرفاتهم إلى تدمير مصداقية حزبها في أجزاء واسعة من الهند على مدى الجيل الأخير. ومثلما رأينا، فاز حزب بهاراتيا جاناتا بانتخابات ولاية غوجارات عام 2004 بأغلبية ساحقة. وبامتناع حزب المؤتمر عن اتخاذ موقف مبدئي، أثبت أن آلته لم تتعلم شيئاً من أخطاء راجيف غاندي. ولا ريب في أن أرملته تتحمل جزءاً من المسؤولية. وكما لاحظ أحد المعلقين: «إذا وجدت فريقاً ممتازاً فلماذا تصوت لمصلحة الفريق العادي؟».

الاشتراكية هي التركة الثالثة التي خلفها نهرو. في الفصل الأول، تطرقنا إلى إخفاقات نموذج «بديل الاستيراد» الذي تبنته الهند والأسباب التي أدت إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات عام 1991. وتجدر الإشارة إلى نقطتين اثنتين. أولاً، مازالت الاشتراكية على الطراز الهندي، حيث آليات عمل النخبة البيروقراطية الغيرية كما هو مفترض تمثل

بديلاً للإصلاح الاجتماعي على أرض الواقع، سائدة في النزعات والميول المعتادة في حزب المؤتمر اليوم. كانت الدولة الهندية -جزئياً- من ابتكار نهرو، لكن دوافعه أيديولوجية، مثلما رأينا، ومتناغمة مع النموذج الدولي الأعرض المهيمن آنذاك. وبعد ستين سنة، لم يعد بالإمكان أن يعزى بقاء الدولة التي لم تخضع للإصلاح إلى الأيديولوجيا. علينا أن نتعمق في البحث عن الأسباب التي تسمح للدولة الهندية بأن تشتغل بشكلها التقليدي. يمكن العثور على بعض هذه الأسباب في عادات حزب المؤتمر وشخصيته وطبيعته.

أسهم انعدام كفاءة دولة نهرو وعجزها إسهاماً كبيراً في أداء الهند الاقتصادي الهزيل نسبياً في العقود اللاحقة على الاستقلال. لكن معظم اللوم يجب أن يوجه إلى إنديرا غاندي وسياساتها التي دفعت البلاد إلى حافة الإفلاس. فهي التي لطخت سمعة الخدمة المدنية وحيادها حين دعت إلى بيروقراطية «ملتزمة» تتبنى علناً الاشتراكية مذهباً. وهذا أدى إلى زيادة حادة في انتشار الفساد نظراً لأنها تخلت عن تقاليد الحيادية والنزاهة التي شكلت إلى ذلك الحين ضوابط وكوابح لسلوك موظفي الدولة. وجعلت من الأسهل على السياسيين نقل الموظفين بسبب نزوة أو وهم.

إنديرا هي أيضاً التي أممت قطاعي المصارف والتأمين عام 1969. ويعتقد كثير من الناس أن المال والتمويل موضوع صعب لا يعني إلا المختصين ولا يفرز عواقب مباشرة على حياتهم اليومية. لكن الطريقة التي ينظم عبرها البلد رأسماله ويخصصه ويوزعه حاسمة الأهمية لاقتصاده. فالمال للاقتصاد مثل الدم للجسم. وباسم الفقراء سلمت إنديرا الشؤون المالية إلى خدمة مدنية بحاجة إلى الإصلاح. لكن معظم الفقراء استمروا في اللجوء إلى المرابين. وقلة من مزارعي الهند لديهم سند ملكية نظامية لأراضيهم، ولذلك فليسوا مؤهلين حتى للحصول على قرض. وفي استطلاع أجري عام 2002، قال أغلب المزارعين الهنود إنهم يثقون بالمرابين أكثر من الهيئات العامة التي توفر الكهرباء والماء[14]. وكان بمقدورهم قول الشيء نفسه عن مصارف القطاع العام. فأولئك الذين أسعدهم الحظ بما يكفي للتأهل للحصول على قرض، تتطلب الموافقة عليه مدة تصل في المعدل الوسطي إلى ثلاثة وثلاثين أسبوعاً؛ والرشوة المقدمة للحصول على الموافقة

تتراوح في المعدل الوسطي بين 10 – 20% من أصل القرض. أما التكلفة النهائية لخدمة القرض فتفوق تكلفة الاستدانة من المرابين[15].

وعلى نحو مشابه، زادت إنديرا غاندي، عبر فرض شبكة كثيفة من القيود على سقف القروض ومدتها والمؤهلين للحصول عليها، تكلفة رأس المال زيادة حادة على الجميع. فحين تقنن سلعة يزيد سعرها. ونتيجة لذلك، ظلت معدلات الفائدة في الهند تتجاوز بكثير معدلاتها في الأسواق الناشئة الأخرى. وهذا يفسر -جزئياً- السبب الذي جعل معدل الاستثمار في الهند (والنمو الاقتصادي) أدنى بكثير مقارنة بهذه الأسواق. ويعارض حزب المؤتمر بزعامة سونيا غاندي إحداث أي تغييرات جوهرية في النظام المصرفي الذي أقامت حماتها معظم قواعده. وبعد وقت قصير من وصول مانموهان سينغ إلى السلطة عام 2004، استبعدت حكومته القيام بأي إصلاح جذري للمصارف، لاسيما الخوصصة. ووفقاً لبعض التقديرات، يمكن لإصلاح قطاع التمويل في الهند أن يضيف نقطتين مئويتين في السنة إلى نمو الاقتصاد الهندي[16].

فضلاً عن ذلك كله، يعارض حزب المؤتمر أيضاً إحداث أي تغيير جذري في طبيعة الدولة الهندية. وحين أصبح سينغ رئيساً للوزراء، قال إن إصلاح البيروقراطية سيكون على رأس أولويات الحكومة. وفي أول خطبة متلفزة له قال: لا يمكن تحقيق أي هدف في أجندة التنمية إذا لم نصلح الأدوات التي نستعملها للعمل - أي الحكومة والمؤسسات العامة»[17]. ما الفائدة من صب مزيد من الماء في دلو مثقوب؟ لكن سرعان ما اتضح أن سينغ لم يمتلك السلطة لإحداث التغييرات التي أرادها. وباستثناء قانون الحق في الحصول على المعلومات، استمرت البيروقراطية في العمل وفق أسلوبها المعتاد. بل توسع دورها في بعض المجالات في ظل حكومة سينغ. ورأينا أمثلة عديدة تظهر كيف تجاهلت السياسات المصممة لمساعدة الفقراء هؤلاء الفقراء. وربما تمتلك الهند تجربة أطول مقارنة بأي ديمقراطية أخرى في برامج مكافحة الفقر التي فشلت غالباً في تحقيق غرضها. لكن حزب المؤتمر بقي في بداية القرن الحادي والعشرين مدمناً على البرامج التي عهد بتنفيذها إلى البيروقراطية كحاله في خمسينيات القرن العشرين. ومن

الصعب تصديق أنه غير مدرك لحقيقة أن البيروقراطية الهندية قد سحبت مبالغ هائلة من المال وبددتها في العقود القليلة الماضية. صحيح أن الفقر المزمن في أرياف الهند لا يمكن التصدي له دون تدخل فعال من الدولة، لكن القيام بذلك عبر دولة تحتاج إلى إصلاح ولا تخضع للمساءلة والمحاسبة يمكن أحياناً أن يفرز نتائج أسوأ من عدم فعل شيء على الإطلاق.

قال ألبرت اينشتاين ذات مرة إن الجنون هو «تكرار فعل الشيء نفسه مرة بعد أخرى مع توقع نتائج مختلفة». والمثال الصارخ على إيمان حزب المؤتمر المستمر بالدولة دون إصلاحها يجسده «قانون ضمان الاستخدام في الريف»، الذي أجازه البرلمان عام 2005. فقد صاغت معظم مسودة المشروع أرونا روي وجين دريز، الخبير الاقتصادي البلجيكي الأصل، الذي أصبح الآن مواطناً هندياً. أما تأثيرهما في سونيا غاندي -التي تؤثر بدورها في رسم سياسة حكومة سينغ من وراء الكواليس- فقد ضمن متابعة القانون وتطبيقه. وكان هذا القانون المميز للائتلاف الحكومي الذي يقوده حزب المؤتمر، قد صمم ليشمل البلاد بأسرها بحلول عام 2009. وربما يمثل أكثر محاولات الهند طموحاً حتى الآن للتخفيف من حدة الفقر عبر تدخل الدولة المباشر. ولا يمكن تخطئة النوايا الحسنة والمقاصد النبيلة لمن وضعه: فالهدف هو جعل الحياة أفضل لفقراء الأرياف في الهند. لكن لا يوجد سوى قليل من الملامح، بغض النظر عن الحجم والتكلفة، التي تميزه عن المساعي والجهود السابقة التي فشلت.

يحظى القانون بالأهمية لأنه يميز مقاربة الهند للفقر بكل وضوح عن جارتها الصين، التي فضلت إيجاد فرص العمل بطريقة غير مباشرة عبر تحفيز مزيد من الاستثمار (من القطاعين العام والخاص كليهما) في الاقتصاد. لكن حكومة سينغ لم تتبع هذا السبيل. والقانون الجديد يمنح فرصة العمل اليدوي مدة مئة يوم لمن يرغب في الريف. ونظراً لأن الأجر لا يتجاوز الحد الأدنى، الذي يتراوح بين خمسين روبية في اليوم في بعض الولايات، وثمانين في بعضها الآخر (بين دولار واحد ودولارين)، فقد افترض أن اليائسين فقط هم الذين يقبلون العمل. باللغة الاصطلاحية، يعد البرنامج قائماً على مبدأ الاختيار الذاتي.

ويمكن للأجر أن يكون على شكل نقد سائل وطعام. العمل جسدي في أغلب الأحوال من نوع العمل اليدوي الذي بحث عنه فقراء الهند على مدى آلاف السنين: ملء الحفر بالتراب، والردم، وإقامة الحواجز الترابية على ضفاف الأنهار، وتنظيف قنوات الري.

يمكن القول، اعتماداً على الخطط والمشروعات السابقة، خصوصاً برنامج الطعام مقابل العمل، الذي نجح في منع المجاعة في حقبة ما بعد الاستقلال، إن جودة العمل لا تحظى بالأولوية. إذ يمكن أداؤه بصورة أكثر كفاءة وبجودة أفضل بواسطة الآلات الحديثة: لا يستطيع العمال الجائعون وغير المهرة بناء طرق جيدة بأيديهم العارية؛ والحفر التي تردم سرعان ما تظهر من جديد في موسم الأمطار في السنة اللاحقة؛ والحواجز الترابية تتداعى ما أن يهطل المطر؛ وقنوات الري تسدها الرواسب الطينية بعد بضعة أسابيع. فإذا توسع البرنامج -كما هو متوقع- وانتشر ليعم البلاد بأسرها، فسوف يكلف الهند في نهاية المطاف 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وبين 10 - 20% من ميزانيتها السنوية[18]. لكنه لا يعد باستثمار في تحسين مهارات الذين صمم لمساعدتهم. ولا يستثمر في بنية تحتية ريفية حقيقية، مثل الطرق الصالحة في المواسم كلها، أو الشبكة الكهربائية المناسبة، أو التقنيات الزراعية الجديدة. مثل هذه الاستثمارات تحفز مزيداً من النشاط الاقتصادي يرجح أن يوجد فرص عمل دائمة للفقراء في الأرياف.

فضلاً عن ذلك كله، هنالك «الهدر» والفساد اللذان سيؤثران في البرنامج كما سيتضح في السنوات القادمة. وعندما اقترح القانون عام 2004، رفضه كثير من الهنود والاقتصاديين الدوليين بوصفه طريقة باهظة التكلفة لكنها لا تفعل شيئاً للتصدي للوضع الدائم لفقراء الهند - العمل اليدوي بمستويات متدنية إلى حد بائس من الإنتاجية. لكن البرلمان أجاز القانون بالإجماع. ويعتقد كثير من المتشككين أن هذا الاستعراض النادر للإجماع حفزته الفرصة المتاحة للأحزاب والأطراف كلها لامتصاص مصدر جديد من الأموال العامة. بل أشار أحد المعلقين الهنود إلى ضرورة أن تعاد تسمية القانون ليصبح «قانون ضمان الفساد»[19].

ولم تحاول الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة التي تعطي خسائرها لشرائح عريضة من القطاع العام قيمة سلبية صافية — وهذا مقياس

استثنائي لعجزها وانعدام كفاءتها. هنالك حجج مفحمة للاحتفاظ ببعض المشروعات، ومنها قطاع النفط، في عهدة ملكية الدولة. لكن لا فائدة من تقديم الحجج لمصلحة حشد مجالس إدارة الشركات بسياسيين يفتقدون الخبرة في الأعمال التجارية، مثلما فعل حزب المؤتمر منذ عام 2004 (وكما فعل أيضاً سلفه الهندوسي القومي). إذ يمكن لمقعد في مجلس إدارة شركة عامة أن يزود صاحبه بسلطات واسعة تمكنه من توزيع الوظائف على الأزلام والمحاسيب، فيكسب الأصدقاء والنفوذ، إضافة إلى العلاوات والمكانة.

دار ذات مرة حديث طويل بيني وبين قائد شرطة نيودلهي عن عدد السيارات التي تتهرب من التعليمات والضوابط والقواعد المرورية العادية بمجرد وضع ضوء أحمر أو أزرق على سطحها (تعاني نيودلهي وباء الشخصيات المهمة). قال إن أغلبية أصحاب السيارات لا يحق لهم استخدام الأضواء الوامضة. لكن رجاله، ومعظمهم من مكانة اجتماعية أدنى من أصحاب السيارات، يعجزون عن منع حدوث ذلك. يمكن ملاحظة نظام التمييز ذاته في عشرات من نقاط التفتيش الأمنية المحيطة بالعاصمة. إذ يكتفي رجال الشرطة بإيقاف العربات ثلاثية العجلات، والدراجات النارية، والشاحنات، في حين تمر السيارات الفخمة دون أن يوقفها أحد. وقلة من رجال الشرطة لديهم الثقة الكافية لتحدي من يتفوقون عليهم في المكانة الاجتماعية.

يستشهد براتاب بانو في كتابه الممتاز، «عبء الديمقراطية»، بملاحظات ألكسيس دو توكفيل على وجود القيم المهنية / الحرفية في أمريكة قبل منتصف القرن التاسع عشر. فبالنسبة للأوروبي في تلك الحقبة، كانت العلاقة بين السيد والعبد في الولايات المتحدة شيئاً جديداً: «ضمن شروط العقد، أحد الطرفين عبد والآخر سيد؛ وخارج نطاقه، يعد كل منهما مواطناً وإنساناً»، كما كتب توكفيل. لكن في مجتمع تقليدي مثل المجتمع الهندي، تطبق الروابط بين السيد والعبد في السياقات كلها. فـ«سيدك» في الهند يبقى «سيدك» في الوظيفة وخارجها، مثلما يقول ميهتا[20]. وما هو غير عادي في الهند تمثله استدامة الروابط الاجتماعية الإقطاعية في سياق الديمقراطية الكاملة. ويتضح هذا التوتر بأكثر الصور جلاءً في حزب المؤتمر.

قصة غرام حزب المؤتمر بالدولة لم تعد متعلقة بالاشتراكية حصراً، حيث لم يعد يؤيدها بالأقوال (دون الأفعال) سوى قلة من أعضائه هذه الأيام. القصة أعمق من الأيديولوجيا. فهي تتصل -بجزء منها- بالمكانة. لكنها تتعلق أيضاً بالوصول التفضيلي إلى سلسلة واسعة من المرافق والخدمات العامة والمكاسب، منها بطاقات السفر بالطائرة والسكك الحديدية على الدرجة الأولى، والفرصة المتاحة لعدم الوقوف في الطابور، والقدرة على استغلال النفوذ والحصول مجاناً على الخدمات التي يدفع الفقراء رسوماً للحصول عليها. الفساد ينخر -مثلما ذكرنا- الخدمات العامة المهمة مثل توزيع الغذاء، لكنه متجذر أيضاً في عمق تعاملات الحياة اليومية.

اشتريت ذات مرة بطاقة لمشاهدة مباراة دولية في الكريكيت بين إنكلترا والهند أقيمت في ستاد فيروز شاه كوتلا في نيودلهي. كنت مع اثنين من الأصدقاء الهنود. واضطررنا لدفع 5000 آلاف روبية (120 دولاراً) للحصول على البطاقات. لكن منعنا من الدخول إلى الملعب، إلى جانب آلاف من أصحاب البطاقات. فقد طبع مجلس دلهي للكريكيت، الذي كان يرأسه أرون جيتلي وزير العدل آنذاك، آلاف بطاقات الدعوة للشخصيات المهمة لحضور المباراة في ملعب لا يتسع إلا لستة وعشرين ألف مقعد. وشنت الشرطة هجوماً على الجماهير الغاضبة التي منعت من الدخول لإفساح المجال للشخصيات المهمة لمشاهدة المباراة (أتى معظم هؤلاء بسيارات الـ«أمباسادور» البيضاء). كتبت رسالة إلى جيتلي أشتكي فيها من المعاملة، وأطالب بإعادة ثمن البطاقات، وبتفسير لما حدث. لقد ابتاع آلاف الهنود البطاقات الباهظة الثمن؛ بل أتى بعضهم بالقطار ليلاً لمشاهدة المباراة. في صبيحة اليوم اللاحق اتصل بي السكرتير الخاص للسيد جيتلي لينقل «أسفه الشديد واعتذاره العميق» ويعرض علي بطاقة دعوة مجانية لحضور المباراة الدولية القادمة ضد زيمبابوي - لا إنكلترا بالطبع. فرفضت العرض.

بعد سنتين حدد موعد لمباراة تواجه فيها الهند باكستان في لقاء مثير يحظى بأهمية معنوية ودبلوماسية في نيودلهي. حضر اللقاء برويز مشرف رئيس باكستان، ومانموهان سينغ رئيس وزراء الهند. وبعد أن فشلت في الحصول على بطاقة بالطرق التجارية العادية، فقدت الأمل من حضور المباراة. ثم تلقيت اتصالاً هاتفياً من أرون جيتلي. «لم

أسحب عرض بطاقة الدعوة التي قدمتها لك»، كما قال. قبلت العرض دون خجل هذه المرة (وحصلت على بطاقة ثانية لزوجتي أيضاً). عند هذه المرحلة، أصبحت أكثر تعوداً على الأساليب المتبعة في نيودلهي. لكن آلافاً مؤلفة من الناس منعوا من الدخول مع أنهم يحملون بطاقات صالحة. علمت فيما بعد أن سيلاً من الطلبات تدفق على جيتلي، من القضاة، ووزراء الحكومة، وكبار الموظفين، للحصول على بطاقات مجانية. بل إن أفراداً من أسرة سونيا غاندي، ومنهم ولداها، طلبوا بطاقات مجانية وحصلوا عليها. ومن بين جميع هذه الطلبات، كان طلب غورشاران كاور، زوجة مانموهان سينغ، هو الذي أرفق بشيك بقيمة البطاقة. هكذا تشتغل نيودلهي للأسف: إذا كنت ثرياً ونافذاً فنادراً ما تدفع. إما إن كنت فقيراً فأنت تدفع أكثر من السعر المحدد، وليس لديك ضمان أكيد بالحصول على ما دفعت من أجله.

فيما يتعلق ببرنامج ضمان الاستخدام في الريف، يصعب تصديق زعم حزب المؤتمر بأنه محاولة صادقة ومخلصة لاستئصال الفقر من الهند إلى الأبد. ومن الصعب أيضاً رؤية كيف يمكن لبرنامج يتطلب من الفقراء أن يكدحوا مدة اثنتي عشرة ساعة أو أكثر في أعمال جسدية مضنية تقصم الظهر مقابل دولارين، أن يغير أوضاعهم. إذا تجولت في عواصم المقاطعات الهندية، سوف تشاهد حدائق منسقة تحيط بالمباني العامة الضخمة ومنازل المسؤولين. وغالباً ما ترى مجموعات من عشرين أو ثلاثين عاملاً، يقرفصون في صفوف طويلة، ويتحركون ببطء، وهم يعملون في الحدائق بأيديهم العارية. وداخل المباني، ستجد عشرات الكناسين (وقد أحنوا ظهورهم دائماً) يتظاهرون بالعمل (ولا يزيد عملهم عن نقل أكوام الغبار من مكان لآخر) في وضعية الخضوع المعهودة. وبين الحين والآخر، تتوقف وتسأل نفسك: هل يتعلق ما تراه بالعمل والاستخدام والوظائف؟ أم لتذكير الكناسين وأولئك الذين يعملون في خدمتهم بحقيقة من يملك المكانة في المجتمع ومن لا يملكها؟

تطلب الأمر عدة شهور من الجهد والإلحاح للحصول على موعد للقاء سونيا غاندي. فلأسباب يمكن تفهمها، ترددت دوماً في الموافقة على عقد مقابلات مسجلة مع وسائل الإعلام. فكل كلمة تنطقها يمحص فيها أعداؤها بحثاً عن علامة أو إشارة تدل على أنها

ليست هندية كما تدعي. قالت في إحدى المقابلات لمحدثها: «كل شيء أحببته وخسرته كان في الهند». يصعب الشك بصدقها وإخلاصها. لكن الأسئلة المتعلقة بولاءاتها الوطنية مازالت ملحة. ومن الطبيعي أن تكون أكثر تردداً في الحديث مع صحفي أجنبي، فقد يفسر قرارها بوصفه انحيازاً لمصلحة غير الهنود. قابلت ذات مرة مجموعة من الصحفيين الطليان الذين سافروا إلى الهند خصيصى لمقابلة مواطنتهم السابقة، ولم أرغب في إبلاغهم بأنهم سيكونون آخر من تفكر بلقائه. لكنهم في نهاية المطاف تمكنوا من لقائها مدة دقيقتين: سألوها بالإيطالية فردت بالإنكليزية.

أثناء سنوات الحداد بين موت راجيف عام 1991 وقبولها زعامة حزب المؤتمر عام 1998، كانت حتى إيماءة صغيرة منها تفسر ويعاد تفسيرها بوصفها علامة على نياتها ومقاصدها. قال يوسف أحمد، أحد كتاب سيرتها، إن «كل كلمة تنطقها تجعل السياسيين والصحفيين يستخلصون معان ومداليل ويبنون مقارنات ومشابهات حتى حين لم تقصدها»[21]. وبعد أن تبوأت الزعامة، أصبح من المهم معرفة من هو قريب منها ومن هو بعيد عنها كما هو مفترض. «السيدة ترغب في.. « أصبحت الجملة المبتذلة لأفراد الحاشية المقربين. أحد كبار أعضاء حزب المؤتمر وجد هذا المستوى من التملق غير مقبول: «الحاشية لا تخدم الحزب»، على حد تعبير جيتندرا باساد، الذي تحدى سونيا على الزعامة عام 1999. «فهي تحاصر الزعامة، وتعزلها عن العمال وتسد قنوات الاتصال. وتحرف المناقشات والاختلافات وتعدها عدم ولاء [للعائلة]»[22]. فشلت محاولة باساد للحصول على زعامة الحزب. بل تعرض بعض مؤيديه للضرب على أيدي الأنصار الموالين لسونيا غاندي.

يصعب تصديق أن سونيا غاندي نفسها ترعى مثل هذا التملق الأعمى أو توافق عليه. لكن النظام أكبر بكثير وأقدم منها. حتى مؤرخ سيرتها، الذي عمل في الحزب لكنه يحاول (وحقق في محاولته بعض النجاح) الحفاظ على نبرة موضوعية في كتابه، يذعن للتقويمات المغالية لمواهب سونيا. فكثيراً ما ينتقدها معارضوها على أسلوبها المتخشب ويشتكون من لهجتها الهندية الثقيلة. أما المدافعون عنها فيبالغون في مدحها بوصفها

خطيبة مفوهة عظيمة. كتب مؤرخ سيرة سونيا يقول: «إيقاع صوتها يوازنه عنصر من المشاكسة، ووقفات مثالية بين الجمل، في حين يسود التوازن، فتنهال كلماتها مثل البذور على الأرض الخصبة التي أضناها الانتظار»[23]. حتى نهرو، الخطيب المفوه الحقيقي، كان سيشعر بالحرج لو قيل فيه هذا الكلام.

وكان سيجفل أيضاً من السيل الجارف من المديح المداهن العلني الذي يغدقه مسؤولو حزب المؤتمر باستمرار على سونيا غاندي. شاهدت ذات مرة لوحة دعائية ضخمة بنية اللون لحزب المؤتمر في تشيناي تصور سونيا غاندي، وكتب تحتها: «أمنا الهند فخرنا، وأمنا سونيا دليلنا». وبعد وقت قصير من عودة حزب المؤتمر إلى السلطة عام 2004، أقام الحزب اجتماعاً جماهيرياً حاشداً في ستاد تالكاتورا في دلهي للاحتفال بعيد ميلاد راجيف الستين. وامتلأت شوارع المدينة باللوحات الإعلانية التي تتمنى له عيد ميلاد سعيداً، وظلت الصحف على مدى أيام تنشر إعلانات جريئة تهنئ راجيف وتمتدح سونيا: «حزب المؤتمر في ولاية أوتر براديش يقول لراجيف: كل عام وأنت بخير!»، كما قال إعلان نشر على صفحة مزدوجة في إحدى الجرائد الهندية. وأكد آخر: «وزارة التنمية الريفية [وزيرها من حزب المؤتمرر] تتمنى السعادة لراجيف في عيد ميلاده الستين». امتداح ولدي راجيف وسونيا مبالغ فيه إلى حد الإفراط أيضاً. ففي اجتماع عقد في دلهي للاحتفال بعيد ميلاد راجيف، أخذ أحد الوزراء المخضرمين الذي يحظى باحترام واسع، الميكرفون وبدأ يهتف: «ليأخذ راهول وبريانكا منصب القيادة!». أما أمهما التي بدت عليها أمارات الحرج، فقد طلبت إيقاف الوزير عن الكلام. أما رئيس الوزراء، مانموهان سينغ، فقد جلس صامتاً وغاب بين الحضور.

جرى اللقاء مع سونيا غاندي قبل ثلاثة أشهر من انتخابات عام 2004، حين كان معظم المراقبين يتوقعون هزيمة أخرى تصيب حزب المؤتمر. كنت مع زميل نافذ ساعدت زيارته إلى دلهي في قبول سونيا إجراء المقابلة. انتظرنا مدة قصيرة في غرفة صغيرة في مسكنها الرسمي في شارع جانباث رقم 10، وهو منزل تقليدي من طبقة واحدة (من تصميم لوتينز) يقع في قلب نيودلهي. ثم انفتح الباب وأطلت برأسها وقالت: «تفضلا».

فوجئت حين وجدت أنها وحيدة. سألت: «هل أصب لكما الشاي؟». على الرغم مني، لم أستطع منع نفسي من الشعور بالحرج والارتباك. كأنما الملكة إليزابيث تعرض أن تمسد قدمي. بدت سونيا أكثر ارتباكاً وإحراجاً. نظرت حولي في الغرفة. كانت مكتباً لراجيف قبل أن يموت. بدا كل شيء على حاله: التصميم الداخلي، والهدايا من الزوار الأجانب، والكتب على الرفوف في الخزانات. ثم إكليل من الورود يحيط بصورة كبيرة لراجيف معلقة على الجدار. فيما بعد، قال زميلي إن الغرفة ذكرته بغرفة الآنسة هافيشام في رواية «آمال عظيمة»، حيث توقفت عقارب ساعاتها عند اللحظة التي توفي فيها خطيبها.

لم يسجل اللقاء الذي دام ساعة، ولم نكتب شيئاً عنه في الصحيفة. لكن أشعر الآن أن وقتاً كافياً قد مضى لتجاوز هذا الإجراء الشكلي. على أي حال، لم تقل سونيا آنذاك شيئاً يسبب لها الإحراج الآن. وعندما أعاين آراءها بعد هذه المدة تبدو لي صحيحة في تنبؤاتها، وإن بدت في ذلك الحين ساذجة. سألتها هل يكفي تركيز حملتها الانتخابية على الفقر في الريف لمواجهة حملة «الهند المتلألئة» التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا، الذي كان يهيمن على موجات الأثير وعناوين الصحف والأخبار. تحدثت بخجل وبأسلوب متقطع، مع سؤالنا دوماً عن الكلمة الناسبة، وشكرنا كلما عثرنا على واحدة. لكن المعنى الذي قصدته كان واضحاً. قالت: «من يتجول في أنحاء الهند يرى الحلكة والفقر في أماكن عديدة. الهند تتلألأ في المدن لا في القرى، حيث يعيش أغلب الهنود. أريد من حزب المؤتمر أن يتحدث باسمهم. ومن المؤكد أنني لا أستطيع توقع فوزنا، لكن أظن أن استطلاعات الرأي مخطئة. سافرت في أرجاء الهند دوماً، والرسالة نقلتها إلى الناس الذين قابلتهم. وما قالوه لي يؤكد أيضاً آرائي». تحدثت عن الحاجة إلى إعطاء الفقراء حصة أكبر من الازدهار الاقتصادي في الهند، وأنكرت أن يكون حزبها معارضاً لمزيد من الإصلاح الاقتصادي. أما الشعار الذي تبناه المؤتمر فيما بعد فكان: «الإصلاح بوجه إنساني».

تغيرت وجهة الحديث بشدة حين سألت سونيا عن شعورها إزاء تحولها إلى هدف لقدح وذم حكومة حزب بهاراتيا جاناتا. لقد تحملت عديداً من الإهانات الشخصية. فهل شعرت أحياناً بأنها ستترك السياسة برمتها؟ قالت بعد تفكير: «تعرف أن السياسة

ليست سهلة علي. أنا لا أستمتع بها. بل لا أظن أنني متفوقة فيها. السياسة قتلت حماتي وزوجي. لكن حين رأيت ما يفعلونه بثقافة الهند العلمانية، شعرت أنه لم يعد بإمكاني البقاء متفرجة أشاهد ما يحدث دون أن أفعل شيئاً. العلمانية هي أهم ميراث خلفته أسرتي. كان علي الوقوف والدفاع عنها. لم أستطع تحمل رؤيتهم يمزقونها إرباً». اغرورقت عيناها بالدمع. لم تكن تبكي، ولكن بدت أمارات الحزن العميق على وجهها. «ما يقولونه علي ينعكس عليهم. لقد تعودت هذا. ولا يهمني أبداً». عبرنا، نحن الاثنين، عن تعاطفنا الحقيقي معها. سألت: «هل عرفتما بما جرى في غوجارات». وجين أجبنا، قالت: «هذه ليست الهند».

بعد ثلاثة شهور رأيت سونيا مرة أخرى، لكن عبر حشد قوامه خمسون ألفاً في اجتماع جماهيري في متنزه عام خارج مدينة تشيناي. كان قد بقي يومان اثنان للدخول في المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات العامة*. وقبل خمسة أيام من حساب الأصوات في المراحل كلها وإعلانها. كانت هناك ثلاثة ملامح غير عادية في الاجتماع الحاشد. أولاً، كانت راية حزب المؤتمر واحدة من بين ست رايات لأحزاب أخرى. فهي أول انتخابات يخوضها الحزب بعد أن يعقد تحالفاً مع غيره من الأحزاب. وكانت سونيا واحدة من بين عدد من الزعماء على المنصة، مع أنها أشهرهم. ولأننا كنا في الجزء الذي يتحدث باللغة التاميلية من الهند، تحدثت بالإنكليزية لا الهندية. وكانت تتوقف كل دقيقتين لتتيح لمترجم يحول بأسلوب مسرحي كلماتها إلى التاميلية. أما المدة التي يأخذها للترجمة فتعادل ضعف المدة التي تطلبتها الكلمات الأصلية، ثم يختتم كل فقرة بألفاظ خطابية منمقة. الملمح الآخر غير العادي في الاجتماع الحاشد مثلته تعابير وجه سونيا، التي بدت مسترخية وسعيدة. بل ضحكت بضع مرات، خصوصاً عندما يطلق مترجمها عباراته المثيرة. تساءلتُ هل استشعرتْ أن الريح تهب بعكس ما تشتهيه سفن حزب بهاراتيا جاناتا. أم ربما تحسن أداؤها أمام الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة؟

* الانتخابات الهندية تنظم بشكل مدروس لتمكن القوات شبه العسكرية من التركيز على المناطق المختلفة التي يمكن أن تشهد قلاقل واضطرابات، بدلاً من أن تكون مجرد استفتاء واحد. وبالمقابل، تحسم النتيجة في مدة ساعة أو اثنتين من إغلاق الصناديق لأن نظام التصويت إلكتروني بالكامل وتجمع النتائج بواسطة الكمبيوتر. التغاير هنا مع ما حصل في فلوريدا عام 2000 مثير ولافت.

الجانب غير العادي الثالث في الاجتماع كان أشدها إثارة وألماً. فأحد الأحزاب الأخرى الممثلة على المنصة كان حزب دي إم كي، التاميلي القومي، الذي عبر سابقاً عن تعاطفه مع حركة نمور التاميل الانفصالية وأساليبها الوحشية في جزيرة سريلانكا القريبة. والشابة دانو، هي الانتحارية التاميلية القومية التي فجرت القنبلة التي قتلت راجيف غاندي وعدداً من الأشخاص الآخرين عام 1991. دفع راجيف الهند إلى التورط في الصراع في سريلانكا عام 1987 عندما وافق على إرسال قوات حفظ سلام هندية إلى الجزيرة. لكنها سرعان ما تحولت إلى طرف في النزاع وخاضت عديداً من الصدامات المسلحة مع نمور التاميل. وفي أعقاب اغتيال راجيف، رفض حزب المؤتمر التعامل مع حزب دي إم كي. لكن سونيا وافقت في نهاية المطاف على الامتثال للبراغماتية الانتخابية. وفاز التحالف الذي قاده حزب المؤتمر بمقاعد ولاية تاميل نادو البرلمانية الأربعين كلها في انتخابات عام 2004، ومعظمها ذهبت إلى حزب دي إم كي.

في وقت مبكر من ذلك اليوم، زرت سريبرومبودر، الموقع الذي يبعد ثلاثين ميلاً عن تشيناي واغتيل فيه راجيف غاندي. أقيم في المكان نصب تذكاري عليه لوحة تصف الاغتيال. كانت دانو ترتدي الساري وتضع باقة من الأزهار على شعرها. انحنت لتلمس قدمي راجيف تعبيراً على التشريف والاحترام والخضوع. ثم فجرت الحزام الناسف المربوط على خصرها تحت الساري. كتب على اللوحة: «هكذا، في حادثة مماثلة، انحنى قاتل آخر ليلمس قدمي المهاتما». أثناء الاجتماع الحاشد في تلك الأمسية، ذكرت سونيا حادثة مقتل زوجها. وفي جملة استخدمتها سابقاً، قالت: «أقف هنا على التراب الذي امتزج بدم زوجي. وأؤكد أنه لا شرف أعظم لي من تقاسم مصيره في سبيل بلادنا». فكرتُ أن السياسي متداخل بالشخصي بالنسبة لسونيا.

هنالك فرق واضح يميز حزب المؤتمر عن حزب بهاراتيا جاناتا. ومن أكثر الملامح المميزة التي تعرضت للتجاهل مرونة الأول. صحيح أن حزب بهاراتيا جاناتا يلطف رسالته أحياناً لأسباب تكتيكية، لكن الكل يعلم ما يؤمن به حقاً. من ناحية أخرى، يصعب غالباً معرفة ما يؤمن به حزب المؤتمر هذه الأيام. وهذا في الوقت ذاته نقطة ضعف وموطن

قوة. نقطة ضعف لأنه يفتقر إلى القضية المحددة بوضوح التي يحشد خلفها أنصاره، وذلك بغض النظر عن تملق أسرة نهرو - غاندي ومداهنتها. لكنها قد تمثل ميزة لأنها تمنح الحزب مجالاً لاختبار مختلف الإستراتيجيات في الولايات التي يحكمها. في بعضها، مثل أندرا براديش في الجنوب، يستخدم الحزب الأسلوب التقليدي في الحكم، حيث يقدم الوعود إلى الفقراء ويملأ جيوب أصحاب النفوذ بالمال. لكن في غيرها، يقود الحزب رؤساء وزارات إصلاحيون حاولوا تغيير قواعد اللعبة.

من أكثر زعماء الحزب المحليين تأثيراً شيلا ديكشيت، التي تشغل منصب محافظ نيودلهي. تعد المدينة واحدة من أكبر المدن العالمية، حيث يسكنها خمسة عشر مليون نسمة. ويزداد عددهم مليوناً كل ثلاث سنين. وهي أكبر، أو ثاني أكبر، مدن الهند، اعتماداً على الخط الذي ترسمه للحدود. المدينة المنافسة هي مومباي، التي تحكمها واحدة من أسوأ إدارات حزب المؤتمر في البلاد. ويعود جزء من السبب إلى السمات المتغايرة للمدينتين، فنيودلهي تفوقت على مومباي بوصفها قطباً جاذباً للاستثمار الجديد في السنوات القليلة الماضية. وهي أيضاً المدينة الأغنى في الهند، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد ضعف المعدل الوسطي الوطني. في التسعينيات، كانت قلة قليلة من الهنود يترددون في اختيار مومباي إذا ما سئلوا عن مكانهم المفضل للإقامة. أما الآن فالإجابات ستنقسم بالتساوي. وبعض الفضل في ذلك يعود إلى شيلا ديكشيت.

على شاكلة سونيا غاندي، شيلا ديكشيت أرملة، توفي عنها زوجها، الموظف في الإدارة المدنية الهندية، وهو في ريعان الشباب. ومثل زعيمتها، هي جزء أيضاً من أسرة (حاكمة) كبيرة. فعمها -والد زوجها- عضو في حزب المؤتمر، وابنها، ساندیب، عضو في البرلمان الوطني عن إحدى دوائر نيودلهي الانتخابية. أصبح ذلك أمراً عادياً باطراد في حزب المؤتمر؛ الأسر النافذة لم تعد مقتصرة على أسرة نهرو - غاندي. وفي أغلب الأحوال، حين يتقاعد نائب بارز في حزب المؤتمر أو يتوفى، ترث ذريته دائرته الانتخابية. ساعد حزب المؤتمر أيضاً في تطبيع سلوك الأسر النافذة في مجالات واسعة من المجتمع الهندي. يقول إندر مالهوترا، المحرر السابق في صحيفة «إنديا تايمز»، ومؤرخ سير الأسر «الحاكمة» في جنوب آسيا، إن منصبين مهمين فقط في الحياة العامة الهندية- حاكم

المصرف المركزي ورئيس أركان الجيش -لم تقترب منهما الأسر الحاكمة. وكثيرون من منتقدي أسرة نهرو- غاندي الذين يقذفون الحجارة عليها، يعيشون في بيوت من زجاج، كما يقول مالهوترا الذي يصف «الفجوة الواسعة بين أقوال وأفعال المنتقدين الذين يرثون لحال عبادة الأسر الحاكمة.. معظم هؤلاء يفعلون ما بوسعهم لترويج/ وتشجيع ذريتهم في مختلف مجالات الحياة» (24).

تعد السيدة ديكشيت شخصية سياسية غير عادية بالنسبة لحزب المؤتمر. فهي تتحدث بصراحة عن الفساد الذي ينخر إدارتها، وتشتكي علناً من القيود التي تكبل السياسة. سألتها لماذا تترك القمامة في كثير من شوارع نيودلهي لتتعفن في حرارة الصيف. فاعترفت قائلة: «إنه سؤال أطرحه كل يوم. لدينا آلاف من عمال النظافة في نيودلهي الذين يتغيبون عن عملهم، ولا أستطيع فعل شيء حيال ذلك. حاولت إدخال المكننة، لكنهم عارضوها لأنها تهدد وظائفهم حسبما يعتقدون. عليك أن تدخل التغيير ببطء في الهند. وأن تتبع طرقاً التفافية».

واجهتها مشكلات مشابهة في إصلاح شبكة المياه في نيودلهي. فعلى الرغم من وجود شبكة كفؤة نسبياً لتوزيع المياه يمكن أن تزود كل شخص بمئتي لتر من المياه يومياً، فإن معظم أحياء نيودلهي لا تتلقى سوى القليل من المياه أو تقطع عنها في أحيان كثيرة. وغالباً ما يضطر الفقراء إلى دفع ثمن الماء للحصول على حاجتهم منه من صهاريج خاصة - يدعى أصحابها «مافيا الماء». فواتير الماء الرسمية التي يدفعها سكان نيودلهي لا تعادل 10% من تكلفة التزويد. ومن الطبيعي عدم وجود تمويل كاف لمد الشبكة وتوسيعها لتشمل أحياء الفقر. ونظراً لأن معظم التزويد يذهب إلى الطبقة الوسطى، فإن الفقراء يقدمون الدعم المالي في واقع الأمر إلى الأغنياء. وهيئة المياه في نيودلهي تستخدم عدداً من الموظفين والعمال لكل كيلومتر من الأنابيب يتجاوز المعدل الوسطي للمدن في البلدان الصناعية بخمسة عشر ضعفاً. ولدى هؤلاء مصلحة ذاتية قوية في معارضة التغيير.

حين طلبت ديكشيت نصيحة البنك الدولي فيما يتعلق بخطة لتوكيل شركة خاصة بتوزيع المياه، اتهمت بالاحتيال على الفقراء. واتهم البنك الدولي أيضاً بالتدخل في

مناقصة مزورة لضمان فوز شركة الاستشارات الأمريكية «برايس ووترهاوس كوبرز» بعقد استشاري، على حساب عدد من المؤسسات الاستشارية المحلية. ومن الواضح أن البنك الدولي قد خرق القواعد الإرشادية التي وضعها، وكانت بالفعل سيئة وخرقاء وساذجة سياسياً. لكنها ضخمت على ما يبدو لاتهام ديكشيت بـ«الإذعان لقوى الليبرالية الجديدة»[25]. وحين زادت قيمة فواتير المياه، بغض النظر عن الجدل الخلافي حول البنك الدولي، ظهرت اتهامات مماثلة. وفي نمط مألوف في الهند، نفذت أعمال الاحتجاج باسم الفقراء، على الرغم من حقيقة أن الفقراء هم ضحايا الوضع القائم.

تظهر مشكلات شيلا ديكشيت مدى صعوبة إصلاح حال الدولة في الهند. لكن مازال ذلك ممكناً، حتى في نيودلهي. ففي مارس عام 2004، افتتحت أول ثمانية عشر كيلومتراً من مترو أنفاق نيودلهي، وهو شبكة من السكك الحديدية معظمها تحت الأرض، سوف تضم عند اكتمالها عام 2015 مئتين وخمس وعشرين محطة تغطي كل ركن من أركان عاصمة الهند المتوسعة. مثل هذه القفزات في مجال البنية التحتية يمكن أن تغير المدينة. والمشروع الذي يمكن أن ينجز خمسين محطة بحلول عام 2006، قد سبق حتى الآن مواعيد التنفيذ المقررة، والخدمة نظيفة وكفؤة ودقيقة المواعيد. ويعد مثالاً نموذجياً وترياقاً ناجعاً لمشروعات البنية التحتية المقامة في أنحاء أخرى من الهند، التي غالباً ما تكون متأخرة عن مواعيد الإنجاز، ورديئة النوعية، وينخرها الفساد. مترو الأنفاق في دلهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، تموله -جزئياً- قروض يابانية وألمانية ميسرة، وتتم إدارته بعيداً عن التدخل الحكومي اليومي. لقد بذلت ديكشيت كل جهد ممكن لضمان احتفاظ الشركة العامة بالاستقلالية التشغيلية.

قال لي إي. سريداران، المدير العام لمترو أنفاق دلهي: «لا يتصل بي أحد مطالباً بخدمة. لست مضطراً للخضوع لأحد. لهذا السبب نسبق دوماً مواعيد التنفيذ المقررة. المشروع نموذج لما يجب أن يكون عليه أسلوب إدارة القطاع العام في الهند. وليس من المحتم عليه أن يفشل». وعلى الرغم من تعذر بناء مترو نيودلهي دون الاستفادة من القروض الميسرة والدعم المالي -مثلما هي الحال تقريباً في كل نظام للنقل الجماعي في العالم النامي- إلا أن من المتوقع أن يعزز ازدهار المدينة الاقتصادي في السنوات القادمة.

شاركت ديكشيت أيضاً في حملة ناجحة لتنظيف نيودلهي من الهواء الخانق عبر تحويل وسائل النقل العامة كلها، ومنها الدراجات ثلاثية العجلات، إلى استخدام الغاز الطبيعي المضغوط – وهذه خطوة كبيرة في اتجاه تحسين البيئة مقارنة بما كانت الحال عليه عند استخدام محركات الديزل. وبالنتيجة انخفض عدد الجزيئات الملوثة للهواء في نيودلهي بنسبة 30% منذ عام 1999، حين أدخل التغيير. ومثلما هي الحال مع المترو، كانت ديكشيت مجرد عامل واحد في مجموعة مؤتلفة من العوامل والمصالح والاهتمامات التي دفعت باتجاه التغيير، ومنها مركز العلوم والبيئة، الذي مثل هيئة داعمة، والمحكمة العليا، التي أصدرت القرار النهائي باستخدام الغاز الطبيعي المضغوط. لكن حين يختار السياسيون عدم المشاركة في الحل، يصبحون حتماً جزءاً من المشكلة. وتعد ديكشيت أيضاً شخصية غير عادية لأنها انتخبت لتشغل المنصب مدة خمس سنوات أخرى في ديسمبر عام 2003، في بلد نادراً ما تستمر فيه الحكومات أكثر من ولاية واحدة.

مشكلات نيودلهي كثيرة ومتعددة: المدينة مكتظة بأحياء الفقر القذرة، التي لا يحصل إلا عدد قليل منها على الخدمات العامة المناسبة. لكن خلافاً لمومباي، التي لم توافق بعد على نظام حديث للنقل الجماعي، فقد اتخذت نيودلهي بعض الخطوات على الأقل، مهما كانت محدودة، للتصدي لمشكلاتها. ومثلما أظهر سانجاي غاندي أثناء حالة الطوارئ في السبعينيات، فإن طرد السكان من أحياء الفقر العشوائية لا ينتهك حقوق الإنسان وحسب، بل يفشل في نهاية المطاف. إذ يجد الناس طريقة للعودة بأعداد أكبر. وتشير التقديرات إلى أن نيودلهي ستكون في عام 2026 واحدة من حفنة من مدن العالم الضخمة التي تضم ثلاثين مليوناً أو أكثر من السكان[26]. «هذه مدينة شاسعة واسعة مستحيلة. في عملي، عليك أن تجري وتجري آملاً بأن تقف»، كما قالت ديكشيت. واعترفت بأنه كلما تحسنت البنية التحتية، وزادت فرص العمل التي توجدها نيودلهي (إضافة إلى العديد من فرص العمل التي أوجدتها في السنوات الأخيرة)، زاد عدد الناس الراغبين بالانتقال إليها. لقد انتقلت وجهة تدفق الهجرة الداخلية في الهند من مومباي إلى العاصمة. إنها حالة مأزقية عبثية. «ليس لدينا من خيار سوى جعل مدننا أكثر راحة لمن يعيش فيها وأكثر جاذبية، حتى إن ثبت أن ذلك يفرز نتائج عكسية»، كما قالت.

الولايات الخاضعة لحكومات حزب المؤتمر في أجزاء أخرى من الهند ليست محظوظة مثل نيودلهي، حيث الأغلبية الساحقة من الناخبين من الحضر. في عام 2004، رفض الناخبون في ولاية أندرا براديش، ومعظمهم من الريفيين، إعادة انتخاب حكومتهم. وأجبرت حكومة حزب المؤتمر في ولاية كارناتاكا على إقامة ائتلاف صعب مع أحد الأحزاب المحلية (في يناير 2006، سقطت الحكومة عندما رص الشريك الصفوف مع حزب بهاراتيا جاناتا المعارض لتشكيل إدارة جديدة). وبالكاد تشبث الحزب بالسلطة في ولاية ماهاراشترا، (عاصمتها مومباي). في هذه الحالات الثلاث، فسر السياسيون النتائج بوصفها علامة دالة على نفاذ صبر الناخبين من الفجوة المتوسعة بين مستويات المعيشة في الأرياف والمدن. ووضعت حكومات الولايات الجديدة معظم مشروعات البنية التحتية الحضرية على درجة متأخرة من سلم أولوياتها. وفي حالة بنغالور، عاصمة البرمجيات في الهند (وعاصمة ولاية كارناتاكا)، بدأ تجاهل حكومة الولاية لمشكلات الازدحام المروري يؤدي إلى انتقال الاستثمارات الجديدة في تقانة المعلومات إلى مدن أخرى مثل نيودلهي، وبونا، وتشيناي، وتشانديغراه.

في حيدر أباد كانت ردة الفعل في الأرياف أشد وأقوى. فقد وصل واي. إس. ريدي، رئيس وزراء ولاية أندرا براديش (من حزب المؤتمر) إلى السلطة في مايو عام 2004، بعد أن وعد المزارعين كلهم بتزويدهم بالكهرباء مجاناً. وأزاح حزب تيلوغو ديسام، وهو حزب محلي يتزعمه تشاندرابابو نايدو، الذي امتدح على نطاق واسع في الصحافة المحلية والعالمية بوصفه «معلم تقانة المعلومات» بسبب جهوده الناجحة في جذب استثمارات البرمجيات إلى المدينة. يقع مركز شركة غوغل الهندية في حيدر أباد. في حين أقام غيرها، مثل ميكروسوفت وصن ميكروسوفت، مراكز أبحاث كبرى هناك. بل إن نايدو عقد صداقة مع بيل كلينتون، الذي زار حيدر أباد أثناء زيارته للهند عام 2000، وظل يحضر بانتظام المؤتمر السنوي لمنتدى دافوس في سويسرا الذي يضم قادة الاقتصاد العالميين. لكن معظم سمعة نايدو كان مبالغاً فيها. إذ لم يفعل شيئاً مهماً لتحسين فرص المزارعين في الولاية، أو محاربة الفساد الشهير الذي ينخر حزبه. وكان أيضاً شخصية مكروهة من أولئك الذين يعارضون الإصلاح – مع شيء من الغلو أيضاً، نظراً لأنه لم يكن بوسعه أن

يفعل الكثير لمواجهة سنوات الجفاف الأربع المتتابعة التي أصابت بقحطها أندرا براديش قبل الانتخابات. انتحر آلاف المزارعين في الولاية لأنهم عجزوا عن سداد الديون حين دمرت محاصيلهم.

فسرت هزيمة نايدو بوصفها علامة دلالية على أن النجاح الاقتصادي الذي حققته حيدر أباد كان على حساب الفقراء في آلاف القرى المنتشرة في أنحاء هذه الولاية الشاسعة. لكن الصورة الانتخابية كانت أكثر تعقيداً من ذلك. فعلى الرغم من أن حزب المؤتمر نظم حملة باسم فقراء الأرياف، إلا أن السر في نجاحه كمن في تحالف عقده مع أحد الأحزاب المحلية الذي يريد ضم بعض المناطق من أندرا براديش لإقامة دولة مستقلة. تراجعت حصة الأصوات التي فاز بها حزب المؤتمر. لكن بسبب الحلف الانتخابي فاز بالسلطة بأغلبية كبيرة. كما عقد صفقة سرية افتضح أمرها مع جماعة من المتمردين الماويين الذين يسيطرون على أجزاء كبيرة من الولاية. حاولت هذه الجماعة، التي أطلقت على نفسها اسم ناكسال، نسبة إلى ناكسالباري وهي بلده في غرب البنغال، انطلقت منها أولى عمليات التمرد في الستينيات. حاولت الجماعة اغتيال نايدو عام 2003، لكنه نجا بأعجوبة. وأثناء حملة عام 2004، استهدفت/ واغتالت عدداً من المرشحين في حزب نايدو، لكنها لم تستهدف حزب المؤتمر. وبعد وقت قصير من الانتخابات، تلقت مكافأتها حين أعلن ريدي، رئيس وزراء الولاية الجديد، وقف إطلاق النار مع المتمردين ووعد بإجراء محادثات سلام. في مدة سنة انهارت المحادثات، مثلما توقع الخبراء كلهم تقريباً. لكن الجماعة، التي أصبحت تعرف الآن باسم الحزب الشيوعي الهندي (الماوي - اللينيني)، استفادت من هذه المدة الزمنية الفاصلة لإعادة تجميع صفوفها وتسليح مقاتليها. قال جايابراكاش نارايان، التي يدير مؤسسة لوك ساتا الاستشارية التي تحظى باحترام واسع في حيدر أباد: «الجماعة المتطرفة تقوم بلعبة طويلة الأمد تمارس فيها التوقف عن النشاط بين الحين والآخر والتراجع الإستراتيجي. في حين يقوم حزب المؤتمر بلعبة قصيرة الأمد للفوز بالانتخابات».

ما إن وصل ريدي إلى السلطة، حتى اتضحت تبعات وعده بتزويد الفلاحين بالكهرباء مجاناً. ففي ظل سلطة نايدو، كان على الفلاحين دفع جزء بسيط من التكلفة الحقيقية

للطاقة التي يستخدمونها – قرابة 8%. لكن المزارعين الأغنياء فقط، الذين تصل إليهم الكهرباء، استفادوا من الدعم الحكومي. واستخدموا الكهرباء لضخ الماء من باطن الأرض فغار المنسوب إلى عمق أكبر من متناول الفلاحين الذين لا يملكون المضخات التي تعمل بالكهرباء أو الديزل. وحرمان الفلاحين الفقراء من دعم أسعار الكهرباء فاقم أوضاعهم المعيشية الصعبة. ريدي نفسه مزارع يمتلك أكثر من ثلاثين شبكة توصل الكهرباء إلى مزارعه. وتقديم الطاقة المجانية إلى الفلاحين جعل إنفاق الولاية على الطاقة الكهربائية يتجاوز إنفاقها على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم معاً. لذلك كانت حملة ريدي الانتخابية نموذجاً مثالياً لمهارة حزب المؤتمر في استغلال الخطاب المؤيد للفقراء وفي الوقت ذاته تحقيق المنافع لأعضائه.

بعد بضعة شهور من الانتخابات، زرت ريدي في مكتبه في حيدر أباد. بدا بجسمه الضخم وشاربه الكث نموذجاً لحاكم المقاطعة المحلي. الغرف والممرات خارج مكتبه تشبه محطة قطارات مزدحمة، حيث ينتظر عشرات من المراجعين والمتوسلين المحليين فرصة لطلب خدمة من رئيس وزراء الولاية. سألته عما يفعله لتزويد الفلاحين الفقراء بمياه الري. فأجاب: «نحن نهتم بالتفاصيل كلها». سألته: «وما هي التفاصيل؟». فقال: «كل شيء ممكن». «هل تقدم لي مثالاً؟». قال: «بمرور الوقت سوف نصلح كل شيء». وهكذا دواليك. في إحدى المراحل أثناء هذه المقابلة الفريدة التي لم تفدني بشيء، بدأ ريدي يبحث حوله عن ورقة. فناوله السكرتير واحدة. فقرأ: «بنى السير آرثر كوتون شبكة كبيرة من قنوات الري في هذه المنطقة. هو بريطاني. وأنت بريطاني». «لكن ما الذي تفعلونه أنتم؟». «نحن نفعل كل ما هو ممكن لضمان الري للمزارعين».

عقدت لقاء مع نايدو حصلت فيه على معلومات أكثر فيما بعد. فقد زعم أن حملة ريدي الانتخابية مولها مقاولو البناء الذين وعدهم بمشروعات أضخم للري بالمقابل. وقدم رسوماً ومخططات بيانية ووثائق لدعم مزاعمه. وعند كتابة هذه الصفحات، لم ينفذ سوى قلة قليلة من استثمارات الري التي وعد بها ريدي. لكن بوصفه سياسياً متمرساً، كان بمقدور نايدو التلاعب بالحقائق. ومازال لدى ريدي وقت للوفاء بوعوده.

أثناء المقابلة مع ريدي، سألته هل شاركت سونيا غاندي في مخططاته. فقال: «السيدة مسرورة جداً. ووافقت على كل شيء». هذه عبارة مبتذلة في حزب المؤتمر. فدون موافقة «السيدة غاندي» يصعب على أي سياسي من حزب المؤتمر فعل شيء. لكن فيما وراء ذلك، يوفر غياب أيديولوجيا حزبية ملزمة غطاءً لممارسة أنواع التجارب -الجيدة والسيئة- كلها في أجزاء كثيرة مازالت خاضعة لحكم حزب المؤتمر في الهند. على المستوى الوطني، يحتل الحزب موقعاً مذبذباً ومرتبكاً ينوس بين قطبي سياسة الطبقة الدنيا والقومية الهندوسية، حيث يتبنى بين الحين والآخر عناصر من أحد البرنامجين، لكنه يعجز عن فرض وجهة السياسة الهندية.

فيما يتعلق بمستقبل أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة)، لم يتضح حتى الآن مدى شهية راهول وبريانكا للسلطة وفهمهما للحقائق الدامغة في السياسة الهندية. ولا مدى كفاءتهما في مقاومة المتملقين والمداهنين، أو تعودهما هجمات المنتقدين وسبابهم ولعناتهم، التي عانتها سونيا غاندي. بعيد انتخابات عام 2004، قالت بريانكا التي تحمل ملامح شبه لافتة بجدتها إنديرا، والدمع في عينيها: «لم نملك قط أسرتنا. بل كنا نتقاسم والدينا دوماً مع الأمة». أما راهول، الذي انتخب منذ مدة قريبة عضواً في البرلمان لأول مرة، فقد اكتفى بالتعليق على حملة حزب بهاراتيا جاناتا لتلطيخ سمعة والدته: «هؤلاء عصبة من الأشخاص الذين يثيرون الضحك والسخرية». ومنذ ذلك الحين، لم يلعب دوراً بارزاً في البرلمان. ولم يشارك بعد، كما وعد، في حملة حزب المؤتمر لاستعادة حظوظه وسلطته في أوتر براديش، أضخم الولايات الهندية ومعقل أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة). فقد فاز هو ووالدته بأغلبية ساحقة في دوائرهما الانتخابية، واجتذب كل منهما جماهير حاشدة حين يلقي خطبة عامة. لكن حزب المؤتمر فشل في الفوز في الدوائر المجاورة كلها تقريباً. ويبدو أن سحر الأسرة الطاغي محاصر في قاعدة ضيقة جيداً.

ومع ذلك كله، يبدو من المرجح على المسرح ذاته في السنوات الخمس أو العشر القادمة أن يصبح راهول زعيماً لحزب المؤتمر، بل ربما رئيساً للوزراء. ومن المرجح أيضاً أن والدته، التي أرسلت إشارات متناقضة عن دور ولديها السياسي في المستقبل -أملاً بنجاحهما لكن خوفاً على سلامتهما- سوف تنسحب أكثر من الأضواء. وعندها ستتركز

بقعة الضوء على راهول (رفضت بريكانا الترشح في انتخابات عام 2004، لكنها شاركت في الحملة لمصلحة أمها وأخيها). ومن المفترض فيما بعد، أن تتركز الأضواء على الجيل القادم من سلالة نهرو - غاندي، وذلك مع انتقال العائلة إلى الجيل السادس*.

قصة أسرة نهرو - غاندي طويلة، تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، ويبدو أنها ستتواصل في القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة لكثير من الهنود في قرى وحقول الهند، تمثل رواية سردية سياسية تربط ماضيهم الإقطاعي بحاضرهم الديمقراطي، وبمستقبل مزدهر كما يأملون. أما فيما يتعلق بالعائلة، فهي لا تظهر أي علامات على فقدان الشهية للأضواء والشهرة. راهول الآن يلعب دوراً رئيساً في دراما مستمرة متخمة بقصص المجد الخرافية والإعجاب والتملق والمديح. عليه أن يقاوم المتملقين والمداحين أينما يذهب. عليه أيضاً أن يحاول تجاهل احتمال رصاصة ذلك القاتل.

* وفقاً للتقارير المحمومة في وسائل الإعلام الهندية، ثمة صديقة حميمة إسبانية لراهول اسمها فيرونيك، لكن نادراً التقت صور لهما علناً. ومن المفترض أنها كاثوليكية، وهذا يحتم مجازفات سياسية إذا ما قررا الزواج.

هوامش

1-Sonia Gandhi, Rajiv (Viking, New Delhi, 1992):انظر

2-Ibid.

3-Inder Malhotra's highly enjoyable Dynasties of India and beyond (HarperCollins, New Delhi, 200.3), p. 18: وردت في

.4-Akbar, Nehru, pp. 246-.

5-Ibid., p. 23.

6-ibid., p. 42.

7-KatherineFranks,Indira:TheLifeof Indira NehruGandhi (HarperCollins, New Delhi, 2001), p. 399 :انظر.

8-Ibid.

9- Frankel, India's Political Economy, p. 679 :انظر.

10-Ibid. p. 203.

11-Ibid., p. 222.

12-Yusuf Ahmed, Sonia Gandhi. Triumph of Will (Tara-India Research Press, New Delhi, 2005), p. 156 :انظر

.13- Frankel, India's Political Economy, p. 685

ثمة وصف مناسب وفي محله أقتبسه من.

14- World Bank, State Fiscal Reforms in India 2004, p. xxii.

15- Priya Basu, India's Financial Sector Reforms, Recent Reforms, Future Challenges (Macmillan India, New Delhi, 2005), p. 148.

16-'Introduction', in ibid.

17- 2004/6/24، خطاب رئيس الوزراء إلى الأمة.

18- أتت هذه التقديرات من الحكومة، والمروجين للتشريع، والاقتصاديين المستقلين.

19-Swapan Dasgupta in The Pioneer, 14 August 2005.

20-Mehta, The Burden of Democracy, p. 88.

21-Ahmed, Sonia Gandhi, p. 95.

22-Ibid. p. 245.

23-Ibid. p. xxx.

24-Malhotra, Dynasties of India and beyond, p. 29.

25- 2005 أغسطس، وجهت الاتهامات في مؤتمر صحفي عقد في نيودلهي.

26-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 128.